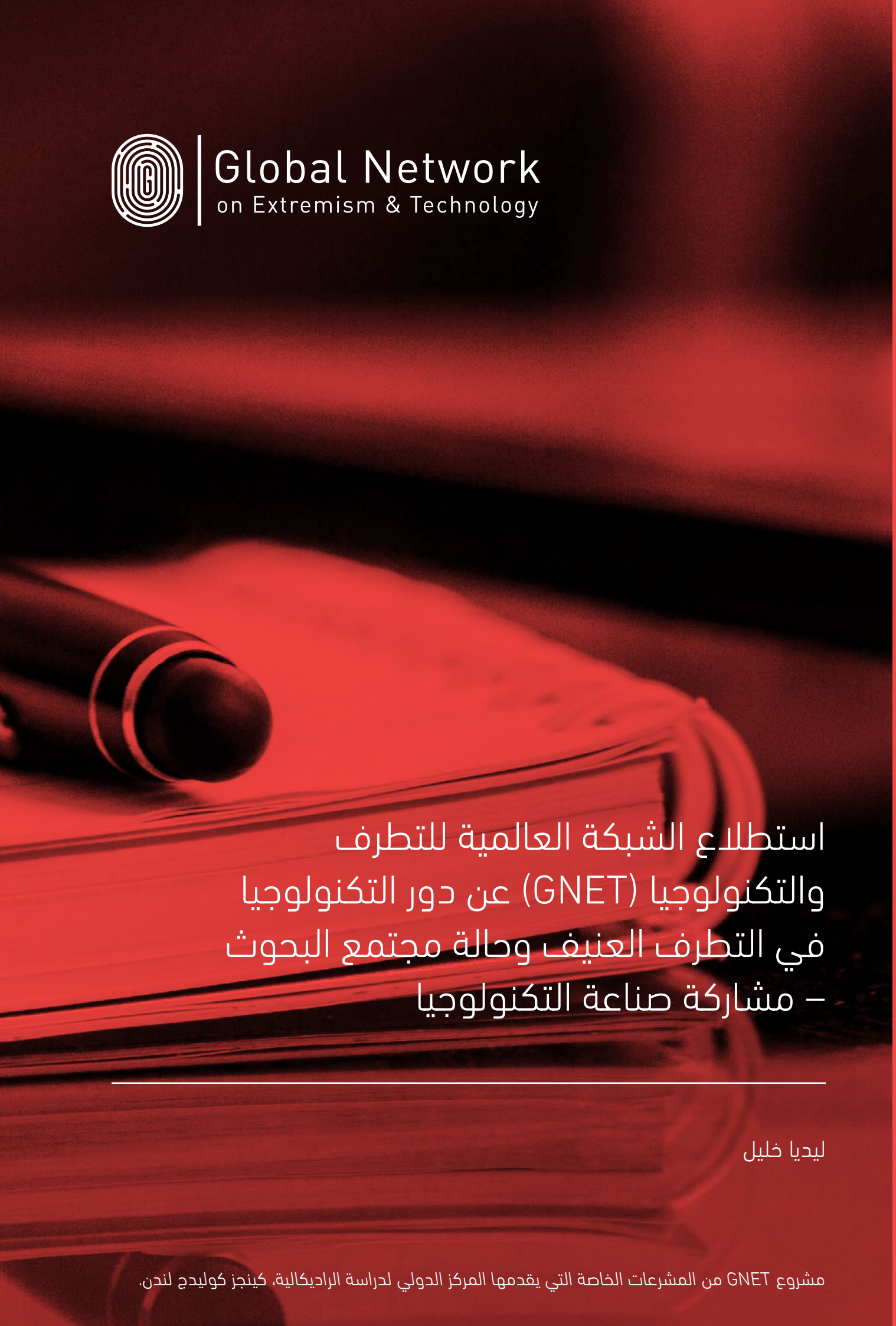

Global Network
on Extremism & Technology

استطلاع الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET) عن دور التكنولوجيا في التطرف العنيف وحالة مجتمع البحوث – مشاركة صناعة التكنولوجيا

ليديا خليل

مشروع GNET من المشرعات الخاصة التي يقدمها المركز الدولي لدراسة الراديكالية، كينجز كوليدج لندن.

هذا التقرير بقلم ليديا خليل، زميلة بحوث، معهد Lowy Institute.

شكر وعرفان
تتقدم المؤلفة بالشكر إلى د/ ماورا كونواي على نصيحتها في طرح أسئلة الاستطلاع، وإلى جيه إم بيرجر على رؤيته الثاقبة، وإلى زميليها في لُووي ناتاشا كاسام و أليكس أوليفر اللذيْن شاركا بتجاربهما وآرائهما المستمدة من واقع خبراتهما في طرح الاستطلاعات، و د/ ماتيو فيرغاني لمساهمته في أسئلة الاستطلاع. وما كان لهذا التقرير أن يرى النور إلا بمشاركة العديد من الباحثين والخبراء الذين استجابوا للاستطلاع مع شدة اشنغالهم وقلة مواردهم. وما كان من خطأ أو زلل في تصميم هذا الاستطلاع أو تحليله فمن المؤلفة.

بيانات الاتصال

لأي أسئلة أو استفسارات، أو للحصول على نسخ أخرى من هذا التقرير، يرجى التواصل مع:

ICSR
King's College London
Strand
London WC2R 2LS
المملكة المتحدة

هاتف: **+44 20 7848 2098**
بريد إلكتروني: **mail@gnet-research.org**

تويتر: **@GNET_research**

هذا التقرير، كغيره من منشورات الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET)، يمكن تنزيله مجانًا من موقع شبكة GNET على الإنترنت www.gnet-research.org.

الملخص التنفيذي

ما دور التكنولوجيا، وخصوصًا الاتصالات عبر الكمبيوتر، في التطرف العنيف؟ هذا هو السؤال الحيوي الذي يحرك الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET) كمبادرة من مبادرات صناعة البحوث والتكنولوجيا. فيما كانت الجهات المتطرفة من أوائل من تبنوا الإنترنت وأقروا بإمكانياته كأداة للتواصل والتعبئة، يسعى الباحثون جاهدين للإجابة على ما يثار من أسئلة عن دور التكنولوجيا والتطرف منذ عقود، ولاسيما منذ مجيء الدولة الإسلامية وتصاعد التطرف العنيف بدافع من الأيديولوجيات اليمينية، فضلاً عن سرعة ظهور الحركات المتطرفة التآمرية العنيفة، مثل QAnon، التي مهد الإنترنتُ السبيلَ أمامها.

وأجرى معهد Lowy Institute استطلاعًا بين الباحثين في الإرهاب والتطرف العنيف حول جوانب هذه القضية الأساسية، سعيًا لاستكمال مراجعات الأدبيات السابقة حول دور تكنولوجيا الإنترنت والتطرف، وفهم ما توصل إليه مجتمع البحوث من نتائج ربما لم تُدرج في الأدبيات التي سبقت مراجعتها وفهم مستوى مشاركة مجتمع البحوث الأكاديمية مع صناعة التكنولوجيا.

وكشفت نتائج هذا الاستطلاع عن إجماع كبير داخل مجتمع البحوث على أن منصات الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت "تدعم الإضرار بعالم الواقع أو تشجع عليه أو تحشد له". وطرح الاستطلاع أسئلة مفصلة تَبين من واقع إجاباتها أن تحليل دور التكنولوجيا في التطرف العنيف أمر بالغ التعقد ومتعدد الوجوه ومازال محل خلاف.

وتناول الاستطلاع ثمة أسئلة عن تفاعل الباحثين مع صناعة التكنولوجيا، كشفت الردود عليها أن هذا الفضاء، وإن كان مثمرًا، محفوف بالمكاره أيضًا – وهكذا مازال التعاون مع الحكومات والوكالات الأمنية في مجتمع بحوث الإرهاب محاصرًا بالمعضلات والاعتبارات وأمننة البحوث الأكاديمية محاطة بالمخاوف. ومن الردود ما أشار إلى السخرية من إمكانية تفاعل صناعة التكنولوجيا مع المجتمع الأكاديمي وثمة مخاوف أخرى، منها التعتيم وانعدام الشفافية في المنصات الرئيسية، وطبيعتها التفاعلية، واختلاف الأولويات البحثية لهذه الصناعة والتشكك في مدى جدية منصات وسائل التواصل الاجتماعي وفعاليتها في مجابهة التطرف العنيف والمعلومات المضللة الضارة.

المحتويات

1 مقدمة

ما دور التكنولوجيا، وخصوصًا الاتصالات عبر الكمبيوتر، في التطرف العنيف؟ سؤال واسع وجدير بالانتباه، وحري بنا أن نسأل أولاً، على سبيل المثال، ما دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في عملية الردكلة؟ هل أدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلى زيادة الإنتاج والتعرض للمحتوى المتطرف العنيف ورواياته، وهل يؤدي هذا التعرض إلى ردكلة الأفراد ودفعهم إلى العنف؟ هل استخدام منصات الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي عبر الكمبيوتر يسهل تجنيد الأفراد أو حشدهم لنصرة قضايا التطرف العنيف؟ هل هناك شيء يتعلق بالتقنيات والمنصات نفسها – تصميمها ومنطقها وقدراتها وحدودها – ويساهم في التطرف ويسهله؟ هل يعتمد دور التكنولوجيا بمعناه الدقيق على نوع الأيديولوجية المتطرفة أو الهيكل التنظيمي لحركة معينة، أو، في الواقع، نوع الفرد أو خلفيته؟ كيف تسهل تكنولوجيا الإنترنت والاتصالات عبر الكمبيوتر العلاقات أو توجِد بيئات اجتماعية عبر الإنترنت تساهم في التطرف؟ وإذا شرع الفرد يتبنى معتقدات متطرفة من جراء التعرض على الإنترنت للمحتوى المتطرف أو رواياته أو المشاركة في ثقافات فرعية على الإنترنت، فهل يؤدي ذلك بالضرورة إلى العنف أو التشدد أو غيرهما من الأضرار خارج الإنترنت؟

وهذه الأسئلة ليست جامعة مانعة ولا جديدة إطلاقًا. وفيما كانت الجهات المتطرفة من أوائل من تبنوا الإنترنت وأقروا بإمكانياته كأداة للتواصل والتعبئة، يسعى الباحثون جاهدين للإجابة على هذه الأسئلة وما شابهها عن دور التكنولوجيا والتطرف منذ عقود، ولاسيما منذ مجيء الدولة الإسلامية التي تحدت الباحثين في الإرهاب ومسؤولي مكافحة الإرهاب على حد سواء بصعودها السريع وانتشارها العالمي ومهارتها في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ونمر الآن بلحظة مماثلة مع تنامي التطرف العنيف بدافع من المؤامرات والأيديولوجيات اليمينية. وشهدت السنوات الخمس الماضية تزايدًا بلغ 205٪ في إرهاب اليمين المتطرف،[1] فضلاً عن الحركات المتطرفة التآمرية العنيفة، أي QAnon، التي مهد الإنترنت السبيلَ لظهورها السريع. وفيما يزعم البعض أن الخوف من QAnon قد يكون مبالغًا فيه،[2] صنف مكتب التحقيقات الفيدرالي حركة المؤامرة على أنها تهديد محلي متطرف،[3] وكانت دافعًا لشن هجمات عنيفة مؤخرًا.[4] وقد خيمت على الكثيرين غمامةٌ من القلق وانعدام الأمن، وهم يقضون أوقاتًا طويلةً على الإنترنت، أثناء جائحة كورونا. وأثار تزايد استخدام الإنترنت مخاوف، لم تثبُت بعد، من زيادة خطر الردكلة على الإنترنت، أو على الأقل التعرض لمحتوى متطرف على الإنترنت.[5]

ومهدت د/ ماورا كونواي السبيل لهذه المحاورة حول دور التكنولوجيا في التطرف العنيف في عام 2017 بمقالتها، "Determining the Role of the Internet in Violent Extremism and Terrorism: Six Suggestions for Progressing Research".[6]

1 مؤشر الإرهاب العالمي (2020)، Institute for Economics and Peace،
https://www.visionofhumanity.org/global-terrorism-index-2020-the-ten-countries-most-impacted-by-terrorism/

2 CIVIQS (2021) "QAnon Support, Registered Voters" live survey،
https://civiqs.com/results/qanon_support?uncertainty=true&annotations=true&zoomIn=true

3 Jana Winter (2019) "FBI document warns that conspiracy theories are a new domestic terrorism threat"، Yahoo News،
https://news.yahoo.com/fbi-documents-conspiracy-theories-terrorism-160000507.html

4 Amarnath Amarasingham and Marc-André Argentino (يوليو 2020)
"The QAnon Conspiracy Theory: A Security Threat in the Making?"، CTC Sentinel vol. 13 no. 7: pp.37–41،
https://ctc.usma.edu/the-qanon-conspiracy-theory-a-security-threat-in-the-making/

5 Caleb Spencer (2020) "Children may have been radicalised during lockdown"، BBC News،
https://www.bbc.com/news/uk-wales-53082476

6 Maura Conway (2017) "Determining the Role of the Internet in Violent Extremism and Terrorism: Six Suggestions for Progressing Research"، Studies in Conflict & Terrorism vol. 40 no. 1: pp.77–98،
DOI: 10.1080/1057610X.2016.1157408

ووصفت فيها كيف يناضل مجتمع بحوث الإرهاب في دور الإنترنت. ولاحظت د/ كونواي في ذلك الوقت أن "بحوث العلوم الاجتماعية القائمة على أسس تجريبية [والتي] أجريت حتى الآن غير كافية حتى يتسنى لنا أن نجيب هذه الأسئلة إجابة مقنعة".[7]

ولها إجابات قاطعة لكنها قليلة، وما برح مجتمع بحوث التطرف والإرهاب يحرز تقدمًا، منذ صدور هذه المقالة، في إجابة هذه الأسئلة حول دور الإنترنت وأسبابه والإمكانيات التي توفرها تقنيات أو منصات معينة للجهات المتطرفة العنيفة. وشهدت السنوات الخمس الماضية قدرًا كبيرًا من الأبحاث الجديدة حول دور الإنترنت والتقنيات الأخرى في التطرف والإرهاب. ويوجد قدرٌ أكبر من التعاون بين علماء البيانات وباحثين في الإرهاب مختصين بالعلوم الاجتماعية. ويشهد مجال دراسات الإنترنت اهتمامًا أكبر بالتطرف والإرهاب – على غرار ما جرى عندما تفاعلت دراسات الإعلام والاتصالات وعلم النفس الاجتماعي مع دراسات الإرهاب أيضًا.

وازددنا فهمًا بفضل إنشاء الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا، وتأهب صناعة التكنولوجيا أكثر وأكثر للاعتراف، وإن كان على مضض، بأن الجهات المتطرفة لم تستغل منصاتها وتقنياتها فحسب، بل ساهمت إمكانياتها في انتشار ايديولوجيات المتطرفين سريعًا.[8] وتناضل المنصات الرئيسية الآن مع دورها في إنشاء بيئات متطرفة على الإنترنت[9] والمساهمة في طبيعة التطرف وهيكله التنظيمي المتغير.[10] كما أن هذه الصناعة أشد انخراطًا في العمل القادم من مجتمع بحوث التطرف العنيف.

وتتزايد القرائن التي يتضح منها بالفعل أن تكنولوجيا الإنترنت قد تكون عاملاً مهمًا في تسهيل سبل التطرف. وهناك اعتراف، في الوقت ذاته، بأننا بحاجة إلى التعمق أكثر في دلالة استخلاص ثمة معنى مفيدًا من هذا الاستنتاج الواسع بدقة. وظهر فهمٌ أدق مفاده أن تكنولوجيا الإنترنت، مع أنها لا تسبب بالضرورة تطرفًا عنيفًا، قد تؤدي أدوارًا متعددة و متنوعة في تيسير سبل الردكلة والحشد للتطرف العنيف.[11]

وفضلاً عن هذا، أدركنا الآن أن الأمر إذا تعلق بسلوكيات عنيفة فعلية تحركها معتقدات متطرفة، "فإن الفصل بين ما كان على الإنترنت وما كان خارج الإنترنت ليس سهلاً".[12] وعلاوة على ذلك، بدلاً من تصور مفهوم "الردكلة عبر الإنترنت" في أوضح صوره، يزداد الوعي أكثر بأن تقنيات الإنترنت تؤدي أدوارًا مختلفةً في عملية التطرف وأن هذه التقنيات تتيح استخدامات عديدة وتسمح بإتيان أفعال عديدة.[13]

وهناك وعيٌ أيضًا بأن دور التكنولوجيا في الردكلة والحشد للعنف قد تحول بمرور عقود طويلة جنبًا إلى جنب مع ما تحقق في التكنولوجيا نفسها من تقدم. ولقد أدى التحول من مواقع الويب الثابتة والمنتديات المغلقة إلى مواقع الشبكات الاجتماعية العامة رجوعًا إلى منصات التكنولوجيا البديلة وتسلل الجهات المتطرفة إلى "الويب المظلم" أو "الويب العميق" إلى حدوث تغير كبير في دور الإنترنت والتقنيات الأخرى المتعلقة بالتطرف، اعتمادًا على إمكانيات كل منصة أو تقنية.[14] وكنا نفتقر في الماضي إلى التكنولوجيا الحالية، مثل خدمات المراسلة المشفرة من طرف إلى طرف وتكنولوجيا الدرون، التي تؤثر الآن على تكتيكات الجهات المتطرفة واتصالاتها وعملياتها. وسوف نشهد تحولات مماثلة مع المزيد من التقدم التكنولوجي. ونوَّه ديفيد بنسون في مقالته التي يبحث فيها دور الإنترنت في زيادة الإرهاب العابر للحدود قائلاً "لو لم يستخدم إرهابيو اليوم الإنترنت، لتعجبنا من ذلك، لأن الإنترنت منتشر في

---

7 المرجع نفسه.

8 Mason Youngblood (2020)، "Extremist ideology as a complex contagion: the spread of far-right radicalization in the United States between 2005 and 2017"، Humanities and Social Science Communications vol. 7 no. 1: pp.1–10، https://www.nature.com/articles/s41599-020-00546-3

9 Department of Security Studies and Criminology (2020) "Mapping Networks and Narratives of Online Right-Wing Extremists in New South Wales", http://doi.org/10.5281/zenodo.4071472

10 Bruce Hoffman and Colin Clarke (2020) "The Growing Irrelevance of Organizational Structure of Domestic Terrorism", The Cipher Brief, https://www.thecipherbrief.com/article/united-states/the-next-american-terrorist

11 Paul Gill, Emily Corner, Amy Thornton and Maura Conway (2015) "What are the roles of the internet in terrorism? Measuring online behaviours of convicted UK terrorists"، VOXPol Network of Excellence، https://www.voxpol.eu/download/vox-pol_publication/What-are-the-Roles-of-the-Internet-in-Terrorism.pdf

12 Paul Gill, Emily Corner, Maura Conway, Amy Thornton, Mia Bloom and John Horgan (2017)، "Terrorist Use of the Internet by the Numbers"، Criminology and Public Policy vol. 16 no. 1: pp.99–117

13 Gill et al.، "What are the roles of the internet in terrorism?"

14 يُعرف الويب المظلم، حسب ما جاء في قاموس Merriam-Webster، بأنه "مجموعة من صفحات الويب على شبكة الويب العالمية لا تستطيع محركات البحث فهرستها، ولا يمكن عرضها في مستعرض ويب قياسي، وتحتاج إلى وسائل معينة (مثل البرامج المتخصصة أو تهيئة الشبكة) للوصول واستخدام التشفير لإخفاء هوية المستخدمين والحفاظ على خصوصيتهم".

كل مكان الآن، تمامًا مثلما كنا سنتعجب لو لم يستخدم الإرهابيون السابقون البريد والهواتف".[15] ومثلما يغير تطور التكنولوجيا كل جانب من جوانب حياتنا، فسوف يؤثر أيضًا على التطرف والإرهاب.

ولقد كان هناك تفاهم، حتى وقت قريب، على أن تكنولوجيا الإنترنت "أداة تيسيرية": إن كانت تساعد على ردكلة العنف والتجنيد والتعبئة والتخطيط للهجوم، لكنها لا تعتمد بالضرورة على الإنترنت؛ ولم يتسبب الإنترنت في الردكلة.[16] وقد لا يزال هذا هو الحال. ومع ذلك، أصبحت المخاوف من سببية تكنولوجيا الإنترنت أشد إلحاحًا، أثناء الجائحة، ولاسيما بعد حصار الكابيتول في الولايات المتحدة. وحشد حصار الكابيتول مجموعة كبيرة من الشبكات والجماعات والأفراد، من الجماعات المسلحة المنظمة إلى المؤمنين بـ QAnon والنشطاء مؤيدي ترامب، وكانوا جميعًا مؤمنين بـ "الكذبة الكبرى''، التي استمرت وانتشرت على نطاق واسع على أنها معلومات مضللة عبر الإنترنت، أن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة كانت مزورة. ونشرت مجموعة متنوعة من الجماعات المتطرفة الراسخة أسباب حصار الكابيتول على منتديات الإنترنت، وكانت منصات الإنترنت المفتوح ووسائل التواصل الاجتماعي السائدة تموج بمعلومات مضللة حول الانتخابات ونتائجها.[17، 18] واتجهت الأنظار باهتمام إلى وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا أثناء فرض الحصار: خلص تقرير أولي صدر عن برنامج التطرف بجامعة جورج واشنطن إلى أن 68٪ من المشاركين الذين اتهمتهم جهات إنفاذ القانون "وثقوا جرائمهم المزعومة لحظة بلحظة في مبنى الكابيتول".[19]

وخلص التقرير أيضًا إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي "لعبت دورًا رئيسيًا في تنظيم الحصار ونشر المواد التي حثت على الانخراط فيه". ولعبت وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا دورًا في السماح للجماعات والأفراد المتباينين الذين شاركوا في حصار الكابيتول بالتفاعل والالتحام في نهاية المطاف في واشنطن العاصمة، في 6 يناير 2021.[20] وتستعرض الحالات الواردة في التقرير بالتفصيل كيف سهلت وسائل التواصل الاجتماعي تكوُّن "مجموعات'' عفوية من أفراد كانوا مجهولين سرعان ما عثر كل منهم على الآخر وسافروا معًا للمشاركة في الحصار بالقليل من التخطيط[21] – فأعادت إلى الأذهان، من نواحٍ عديدة، سفر الأجانب الذين ألهمتهم داعش وإن كان زمن الرحلة أضيق والطريق أقصر والحواجز أقل.

لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الخوارزمية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، فهل يستطيع الإنترنت تسهيل التطرف العنيف وكذلك تمكينه بفعالية؟ توصل بول جيل و إميلي كورنر و إيمي ثورنتون وماورا كونواي، في دراسة أجروها عام 2015 على سلوكيات الإرهابيين البريطانيين المدانين على الإنترنت، إلى أن "الإنترنت لم يؤد إلى تصاعد الإرهاب. والإنترنت أداة تيسيرية إلى حد كبير؛ يمكِّن الردكلة ولا تعتمد عليه."[22]

ولكن، أنحن مقبلون على "إرهاب جديد لا يحيا إلا بالإنترنت"؟[23] هل كان حصار الكابيتول مثالاً على تمكين الإنترنت للردكلة الرقمية الجماهيرية والتعبئة الجماهيرية ويفضي إليهما؟[24] هل أدى استخدام الإنترنت لبعض الأفراد المتورطين في الحصار وتعرضهم المستمر لروايات متطرفة ومعلومات مضللة عبر الإنترنت – لا سيما من لا

15 Benson, David C. (2014) "Why the Internet Is Not Increasing Terrorism", Security Studies vol. 23 no. 2: pp.293–328, DOI: 10.1080/09636412.2014.905353

16 Meleagrou-Hitchens and Nick Kaderbhai (2017) "Research Perspectives on Online Radicalisation a literature review, 2006–2016", VoxPol Network of Excellence, https://icsr.info/wp-content/uploads/2017/05/ICSR-Paper_Research-Perspectives-on-Online-Radicalisation-A-Literature-Review-2006-2016.pdf

17 Evans, Robert (2021) "How the Insurgent and MAGA Right are Being Welded Together on the Streets of Washington D.C.", Bellingcat, https://www.bellingcat.com/news/americas/2021/01/05/how-the-insurgent-and-maga-right-are-being-welded-together-on-the-streets-of-washington-d-c/

18 Network Contagion Research Institute (2021), "NCRI Assessment of the Capitol Riots – Violent Actors and Ideologies Behind the Events of January 6, 2021", https://networkcontagion.us/wp-content/uploads/NCRI-Assessment-of-the-Capitol-Riots.pdf

19 George Washington University's Program on Extremism (2021) "This is Our House! A Preliminary Assessment of the Capitol Hill Siege Participants", https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs2191/f/This-Is-Our-House.pdf

20 المرجع نفسه.

21 المرجع نفسه.

22 Gill et al., "What are the roles of the internet in terrorism?"

23 Timberg, Craig, Drew Harwell, Razzan Nakhlawi and Harrison Smith (2021) "Nothing can stop what's coming: far right forums that fomented Capitol riots voice glee in aftermath", The Washington Post, https://www.washingtonpost.com/technology/2021/01/07/trump-online-siege/

24 Pape, Robert and Keven Ruby (2021) "The Capitol Rioters Aren't Like Other Extremists", The Atlantic, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2021/02/the-capitol-rioters-arent-like-other-extremists/617895/

ينتمون إلى منظمات قائمة بالفعل – إلى تسريع عملية ردكلتهم وتحولهم إلى العنف؟ هل كانت ردكلتهم وتحولهم إلى العنف، في واقع الأمر، في هذه الحالة بتوجيه من الإنترنت أو معتمدة عليه؟ هل ساهم "منطق" المنصات المختلفة في نمو التطرف وهل يلعب الآن دورًا أهم في مسار الفرد نحو الردكلة والتحول إلى العنف؟

وحاول خوسيه فان ديك وتوماس بويل أن يستوضحا منطق وسائل التواصل الاجتماعي الجديد ويفهما الطرق التي "تغلغلت بها منصات وسائل التواصل الاجتماعي بعمق في ميكانيكية الحياة اليومية" وأثرت على الهياكل المؤسسية والتفاعلات بين الناس؛ فقارنا بين منطق وسائل التواصل الاجتماعي ومنطق وسائل الإعلام الذي ظهر من قبل، ونظّرا أن وسائل التواصل الاجتماعي أوجدت نظامًا إيكولوجيًا جديدًا "يعيد تشكيل الأنظمة الاجتماعية أو سلاسل الأحداث". ولأن وسائل التواصل الاجتماعي لديها القدرة على نقل منطقها خارج منصاتها عبر "الاستراتيجيات والميكانيكيات والاقتصادات التي تقوم عليها ديناميكيات منصات التواصل الاجتماعي"، يصبح المجتمع بمعناه الأوسع خاضعًا لمنطقها ومبادئها.[25]

وفيما لا يركز فان ديك ولا بويل على التطرف على وجه الخصوص، طرح الباحث في التطرف، جيه إم بيرجر، حجة مماثلة عن الكيفية التي استطاع بها منطق الاتصالات القائمة على الحاسوب وطبيعتها، ولاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، أن يغيرا الظروف المحيطة بالتفاعل الاجتماعي تغييرًا جذريًا ويعيدا تنظيم بيئتنا العامة بطريقة أفضت إلى التطرف. ولقد ساهم صعود الإنترنت، وخصوصًا وسائل التواصل الاجتماعي، حسب بيرجر، في زيادة عدم اليقين وأفسد "واقع التوافق" لما أوجد "بيئة متقلبة وغير مرحبة تحتضن فكرة الحقيقة الموضوعية". وزادت منصات وسائل التواصل الاجتماعي في عدم اليقين إذ سمحت بالمعلومات والآراء والتحليلات المتضاربة بجميع أنواعها لتظل منصاتها عامرة.[26] ويفترض بيرجر أن "وسائل التواصل الاجتماعي تخلق بيئة تستطيع فيها وجهات النظر البديلة المتعددة للواقع أن تحشد الدعم بجذب مستويات من المشاركة قابلة للقياس وكافية لأن يفهم الجمهور أنها من باب الإجماع. ومن المرجح أن يعتمد أفراد الجمهور، عند التوفيق بين عدم اليقين الناجم عن وجهات النظر المتضاربة هذه، على التحقق من صحة الواقع المدرك من داخل المجموعة، وغالبًا ما تصحبه معاداة لوجهات النظر الخارجية".[27] ومن طبائع البشر مواجهة هذا الانقسام في واقع الإجماع بجهد مناظر للبحث عن اليقين عبر "هويات مانعة جامعة – كثير منها سامٌ هش – وتحمل بذور التطرف العنيف".[28] ويظهر التطرف أيضًا إذا أجمعت جماعة خارجية على شيء وعُد إجماعها تهديدًا وجوديًا يجب مواجهته. ويذهب بيرجر أيضًا إلى وجود فروق جوهرية بين الوسائل القديمة والجديدة، لا سيما فيما يتعلق بنقص الحراسة على البوابات أو تنظيم المحتوى، وانخفاض تكلفة الإنتاج و "الاقتران التام بين مقاييس المشاركة والتوزيع".[29]

25 José van Dijck and Thomas Poell (2013)، "Understanding Social Media Logic"، Media and Communication، vol 1 no. 1: pp.2–14، https://ssrn.com/abstract=2309065

26 J. M. Berger (2020)، "Our Consensus Reality Has Shattered"، The Atlantic، https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/10/year-living-uncertainly/616648/

27 مقابلة شخصية مع جيه ام بيرجر، بالمراسلة (6 ابريل 2021).

28 J. M. Berger، "Our Consensus Reality Has Shattered"

29 مقابلة شخصية مع جيه ام بيرجر، بالمراسلة (6 ابريل 2021).

2 استكشاف دور التطرف والتكنولوجيا

من طرق الرد على المناقشات الدائرة حول أدوار التكنولوجيا فيما يتعلق بالتطرف العنيف إجراء مراجعة للأدبيات والبحوث المتاحة ودراسة ما استجد وأثير حديثًا من قضايا وأسئلة. وفي الواقع، كان هناك عدد من المراجعات الأدبية العالية الجودة حول دور الإنترنت والتكنولوجيا في الردكلة والتطرف العنيف على مر السنين.

ما جاء في الأدبيات

في عام 2013، أدرجت مؤسسة RAND Europe مراجعة أدبية في دراستها Radicalisation in the digital era (الردكلة في العصر الرقمي) التي أجريت لاستكشاف كيفية استخدام الأفراد للإنترنت في عملية الردكلة. وخلصت هذه الدراسة في مراجعتها الأدبية، وفي غيرها من الأبحاث الأولية، إلى أن الإنترنت "عزز فرص التحول إلى الردكلة، نتيجة كونه متاح للعديد من الأشخاص، وتمكين التواصل مع الأفراد ذوي التفكير المماثل من جميع أنحاء العالم على مدار الساعة وعلى مدار الأسبوع". وخلصت أيضًا إلى أن الإنترنت قد يكون بمثابة غرفة صدى، وأنه يتيح فرصًا أكبر من التفاعلات التي تحدث خارج الإنترنت لتأكيد المعتقدات المتطرفة. ولكنها خلصت أيضًا إلى أن الإنترنت، في ذلك الوقت، لم يسرع بالضرورة هذه الردكلة ولا يكون بديلاً عند الحاجة إلى تفاعل شخصي أثناء عملية الردكلة.[30]

وفي عام 2017، أجرى ألكساندر ميليغرو-هيتشنز و نيك كادرباي مراجعة أدبية حول الردكلة عبر الإنترنت وتوصلا بالمثل إلى أن "الإجماع على أن الإنترنت وحده ليس سببًا للردكلة، ولكنه عامل مساعد ومحفز لمسار الفرد تجاه الأفعال السياسية العنيفة." ويستشهدان بأدبيات تحذر من فرط التأكيد على دور الإنترنت، مثل بنسون في عام 2014 الذي وجد أن الدراسات الحالية أيضًا "تفتقر إلى متغيرات مستقلة وغير مستقلة قد تشمل استخدام الإرهابيين والدول للإنترنت، ومن ثم استبعاد الحالات السلبية التي قد تساعد في "تحديد التأثير الخالص للإنترنت على الإرهاب العابر للحدود".[31]

ولاحظ ميليغرو-هيتشنز و كادرباي أيضًا أن الأدبيات التي تتناول دور التكنولوجيا وبيئة الإنترنت في الردكلة محل خلاف لأن مفهوم الردكلة ذاته في دراسات التطرف لا يزال محل خلاف. ومع ذلك، هناك إجماع على أن الردكلة والتحول إلى العنف عملية اجتماعية وأن الإنترنت، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، يوفر مساحات اجتماعية تعزز إنشاء جماعات داخلية وخارجية، ويساعد في تكوين الهوية، فضلاً عن توفير منصات للمؤثرين والقادة.

وخلصا إلى أن "الغالبية العظمى من المؤلفين يحتجون بأن الإنترنت بينما يلعب دورًا تيسيريًا، يجب أن يظل الفرد في معظم الحالات على اتصال أيضًا بشبكات العالم الحقيقي. وبالتالي، فإن البحث في مسار الفرد غالبًا ما يكون بحثًا في التداخل الفريد بين ما يجري من تفاعلات على الإنترنت وخارج الإنترنت".[32] ومع ذلك، خلصت الأبحاث الحديثة التي أجرتها تينيا غوديت و ريان سكريفينز و فيفيك فينكاتيش في عام 2020، واعتمدوا فيها على مقابلات شخصية متعمقة مع متطرفين عنيفين سابقين في كندا، إلى أنه "بغض النظر عن كيفية تعرض الأفراد لأول مرة للأيديولوجيات والجماعات

30 Ines von Behr, Anais Reding, Charlie Edwards NS Luke Gribbon (n.d.)، "Radicalisation in the digital era"، RAND، https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR400/RR453/RAND_RR453.pdf

31 Meleagrou-Hitchens and Kaderbhai، "Research Perspectives on Online Radicalisation"

32 المرجع نفسه.

المتطرفة العنيفة، فإن الإنترنت هو الذي يسهل في نهاية المطاف عمليات الردكلة العنيفة بتمكينهم من الانغماس في المحتوى والشبكات المتطرفة – وهذه النتيجة تدعمها البحوث التجريبية التي أجريت على دور الإنترنت في تيسير مجموعة من الحركات المتطرفة العنيفة على وجه العموم والحركة اليمينية المتطرفة على وجه الخصوص."[33] وأجريت هذه الدراسة على متطرفين كنديين سابقين وصدحت بنتائج دراسة أجراها كوهلر من قبل في عام 2014 عن متطرفين ألمان سابقين واستخدامهم الإنترنت، وخلصت إلى أن "الإنترنت فيما يبدو هو أهم عنصر من العناصر التي تسوق عمليات ردكلة الأفراد، وفقًا للمواد المستخدمة، بالمقارنة مع "مؤسسات التنشئة الاجتماعية" الأخرى، كالأنشطة الجماعية خارج الإنترنت والموسيقى والحفلات الغنائية والتجمعات والتدريبات السياسية."[34]

وأجريت مراجعة منهجية أخرى في عام 2018 بحثًا عن العلاقات التي تربط بين التعرض عبر الإنترنت لمحتوى الردكلة العنيف والنتائج الراديكالية العنيفة عبر الإنترنت أو خارجه عن طريق مراجعة الدراسات التجريبية فقط. وخلصت إلى أن "دور الإنترنت فيما يبدو، بالتالي، هو تشكيل القرارات، ويمكن ربطه، مقترنًا بعوامل أخرى خارج الإنترنت، بعملية صنع القرار". وبلغ عدد الدراسات القائمة على بحوث هذه المراجعة المنهجية 5182 دراسة، لم يُصلح منها للإدراج سوى إحدى عشرة دراسة فقط، وهذا قليل بشكل صادم، ويسلط الضوء على قلة البحوث التجريبية في ذلك الوقت.[35]

وفي عام 2019، أجريت مراجعة منهجية أخرى أسفرت عن 88 دراسة للنظر في دور الإنترنت في التطرف اليميني والجهادي على حد سواء من واقع بحوث أدبية امتدت من 2000 إلى 2019. ولكن هذه الدراسات ركزت على محتوى المواقع المستخدمة وخصائصها وليس على عادات المستخدمين أنفسهم على الإنترنت.[36] وخلص المؤلفون من هذه الدراسة إلى أن "الدراسات الموجودة حتى الآن لا هي استفاضت بالقدر الكافي في دراسة مستخدمي المواقع المتاحة، ولا بحثت الآليات السببية التي تتكشف في التقاطع بين الإنترنت ومستخدميه". وتناولت دراسات أخرى، وإن كانت قليلة جدًا، فرادى المستخدمين وتاريخ استخدامهم ودوافعهم وخبراتهم عبر الإنترنت.

وفي الآونة الأخيرة، في عام 2020، أجرى تشارلي وينتر، و بيتر نيومان، و ألكسندر ميليغرو هيتشنز، و ماغنوس رانستورب، و لورنزو فيدينو، و جوهانا فرست مراجعة أدبية حول كيفية استخدام الإنترنت من قبل المتطرفين العنيفين على المستويين التنظيمي والفردي ولأي سبب.[37] وخلصوا من مراجعتهم الأدبيات إلى أن الإنترنت مثلما يحظى بأهمية حيوية لجميع الأفراد، فقد "أصبح بيئة تشغيلية أساسية تتحقق فيها الأيديولوجيات السياسية، ويُخطط فيها للهجمات، وتُصنع الحركات الاجتماعية".[38] وأصبح الأمر هكذا لأن "التطرف عبر الإنترنت مجرد استخدام بديهي للإنترنت في كثير من الأحيان". وطريقة استخدام المتطرفين للإنترنت أشبه كثيرًا بطريقة استخدامنا جميعًا. وفي حين أن انتشار الدعاية المتطرفة على الإنترنت واستهلاكهم المتزايد للدعاية المتطرفة على الإنترنت لا يفضيان في ذاتهما إلى الردكلة، وقد تُتخذ فضاءات الإنترنت كمنتديات للتفاعل والمشاركة الاجتماعية اللذيْن قد يسهمان في الردكلة والتعبئة للعنف.[39] وفضاءات الإنترنت فضاءات اجتماعية وتعمل بطريقة تشبه الفضاءات الاجتماعية على أرض الواقع إذ أنها تقدم الهوية والتحقق والمجتمع والمعنى. وخلصت هذه المراجعة إلى أنه بالرغم من تعذر عثورها على أي علاقة سببية بين تقنيات الإنترنت والتطرف أو استخلاص الاستنتاجات الهيكلية، "لا شك أن المنظمات المتطرفة لن تبلغ ما بلغت اليوم إلا ببراعتها في استخدام التضاريس الافتراضية."

---

33 (2020) Tiana Gaudette, Ryan Scrivens and Vivek Venkatesh، "The Role of the Internet in Violent Extremism: Insights from Former Right-Wing Extremists"، Terrorism and Political Violence، DOI: 10.1080/09546553.2020.1784147

34 (2014) Daniel Koehler، "The Radical Online: Individual Radicalization Processes and the Role of the Internet"، Journal for Deradicalization vol. Winter 2014/2015 no. 1، https://journals.sfu.ca/jd/index.php/jd/article/view/8/8

35 (2018) Ghadya Hassan et al. "Exposure to Extremist Online Content Could Lead to Violent Radicalization: A Systematic Review of Emperical Evidence"، International Journal of Development Science vol. 12 no. 1–2: pp.71–88

36 (2019) Ozen Odog, Anne Leiser and Klaus Boehnke، "Reviewing the Role of the Internet in Radicalisation Processes"، Journal for Deradicalisation no. 21، https://journals.sfu.ca/jd/index.php/jd/article/view/289

37 (2020) Charlie Winter et al. "Online Extremism: Research Trends in Internet Activism, Radicalization and Counter-strategies"، International Journal of Conflict Violence vol. 14

38 المرجع نفسه.

39 Department of Security Studies and Criminology، "Mapping Networks"

القيود والبيانات

تكمن أهمية هذه المراجعات المنهجية وما كان على شاكلتها في فهم حالة هذا الميدان وتقييمات مجتمع البحوث لدور تقنيات الإنترنت في التطرف العنيف. ومع ذلك، انتبهت مراجعات أدبية عديدة إلى أن الأدبيات التي رُوجِعت كانت تميل إلى دراسة الجهات الجهادية بسبب انتشار البحوث في هذا المجال. وهكذا كانت المراجعات تميل إلى تخفيف تركيزها على الأيديولوجيات الأخرى، لا سيما الأيديولوجيات اليمينية التي تشكل الآن تهديدًا كبيرًا لمجالات عديدة على مستوى العالم، وهي الموضوع البحثي في عدد متزايد من الأوراق البحثية الناشئة.[40] وكانت هذه المراجعات تنظر في الأدبيات البحثية التي أجريت وكُتبت قبل الجائحة، ولم يُدرس كامل تأثيرها على المجتمع والتطرف.

وفضلاً عن هذا أن جودة الاستنتاجات البحثية من جودة البيانات التي تستند إليها ولا تستطيع المراجعة الأدبية وحدها أن تسلط ضوءًا كافيًا على القضايا التي تتناول قدرة الباحث على الوصول إلى البيانات، ما يؤثر تأثيرًا شديدًا على نوع الأدبيات التي تُراجع وجودتها، ومستوى التعامل مع صناعة التكنولوجيا.

وظهرت مخاوف مبكرة بشأن أبحاث حالة الإرهاب، تمحورت حول تعذر الوصول إلى البيانات وقلة تداول الحكومات للبيانات.[41] ويتوالى تحقيق التقدم في البحوث التجريبية واستخدام البيانات الأولية في دراسات الإرهاب والتطرف منذ وُجهت انتقادات مبكرة لنقص البحوث القائمة على البيانات.[42، 43، 44] ولكن، فيما يتعلق بدور التكنولوجيا والتطرف، مع أن الإنترنت يموج بالبيانات، كما رأينا في العديد من المراجعات الأدبية المذكورة أعلاه، مازال هناك نقص في الدراسات القائمة على البيانات حول دور التكنولوجيا و الردكلة عبر الإنترنت.[45] وخلص مؤلفو "Terrorist Use of the Internet by the Numbers" (الاستخدام الإرهابي للإنترنت بالأرقام)، الذي نُشر في عام 2017، إلى وجود 200 ملخص بحثي عن "الردكلة عبر الإنترنت"، استخدمت البيانات بشكل ما في 6.5٪ فقط من هذه الدراسات واستُخدمت بيانات أولية في مجرد 2٪ فقط منها.[46] وتماثلها نتائج مراجعات 2018 و 2019 المنهجية المبينة أعلاه.

وفي عام 2020، نوه ريان سكريفينز و بول جيل و ماورا كونواي في مقالة محدثة عن كيفية إحراز تقدم في البحوث التي تتناول دور الإنترنت في التطرف العنيف إلى أنه لا تزال هناك مشكلة بشأن الوصول إلى البيانات الأولية وجمعها وتفسيرها.[47] وتركز مقترحاتهم لتعزيز المعرفة بهذه المشكلة على البيانات في الغالب. ومن بين مقترحاتهم الخمسة "جمع بيانات أولية على مستوى أنواع متعددة من الشرائح السكانية" و "أن تكون أرشيفات المحتوى المتطرف العنيف على الإنترنت في متناول الباحثين وإتاحتها على منصات سهلة الاستخدام".[48] وشكلت هذه القضايا المرتبطة بالأدلة التجريبية عائقًا حال دون وصول الباحثين إلى استنتاجات مقنعة.[49]

ومن العجيب أن بحوث الإرهاب مثلما شرعت في دمج البيانات الأولية المستخلصة من استخدام المتطرفين منصات وسائل التواصل الاجتماعي، بدأت شركات وسائل التواصل الاجتماعي السائدة في إخلاء المنصات من الجهات الفاعلة المتطرفة العنيفة بطريقة أشمل وأكثر اتساقًا مع فرض شروط خدماتها بطريقة أشد صرامة. ومن أهم

40 Meleagrou-Hitchens and Kaderbhai، "Research Perspectives on Online Radicalisation"

41 M. Sageman (2014)، "The stagnation in terrorism research"، Terrorism and Political Violence vol. 26 no. 4: pp.565–80، DOI: 10.1080/09546553.2014.895649

42 Sarah Knight and David A. Keatley (2020)، "How can the literature inform counter terrorism practice? Recent advances and remaining challenges"، Behavioral Sciences of Terrorism and Political Aggression vol. 12 no. 3: pp.217–30، DOI: 10.1080/19434472.2019.1666894

43 Bart Schuurman (2020)، "Research on Terrorism, 2007–2016 Review of Data, Methods, and Authorship"، Terrorism and Political Violence vol. 32 no. 5: pp.1,011–26، DOI: 10.1080/09546553.2018.1439023

44 Bart Schuurman and Quirine Eijkman (2013)، "Moving Terrorism Research Forward: The Crucial Role of Primary Sources"، ICCT Background Note، https://www.icct.nl/app/uploads/download/file/Schuurman-and-Eijkman-Moving-Terrorism-Research-Forward-June-2013.pdf

45 Gill et al.، "Terrorist Use of the Internet by the Numbers"

46 المرجع نفسه.

47 Ryan Scrivens, Paul Gill and Maura Conway (2020)، "The Role of the Internet in Facilitating Violent Extremism and Terrorism: Suggestions for Progressing Research"، in T. J. Holt, A. M. Bossler (eds.), The Palgrave Handbook of International Cybercrime and Cyberdeviance, https://doi.org/10.1007/978-3-319-78440-3_61

48 المرجع نفسه.

49 Meleagrou-Hitchens and Kaderbhai، "Research Perspectives on Online Radicalisation"

أسباب بقاء الجدل حول دور الإنترنت دائرًا بلا حل مشكلات الوصول إلى البيانات، التي لم تزل في أيدي شركات التكنولوجيا. لذا هناك حاجة إلى نهج آخر سعيًا للمساهمة في فهم دور الإنترنت الحالي في التطرف والإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بتفاعل مجتمع البحوث مع منصات التواصل الاجتماعي التي تحمل معظم البيانات ذات الصلة بدراسة دور التكنولوجيا في عملية الردكلة والتحويل إلى العنف.

3 الاستطلاع

أجرى معهد Lowy Institute استطلاعًا بين الباحثين في الإرهاب والتطرف العنيف حول جوانب هذه القضية الأساسية، سعيًا لاستكمال مراجعات الأدبيات السابقة حول تكنولوجيا الإنترنت والتطرف، وفهم ما توصل إليه مجتمع البحوث من نتائج ربما لم تُدرج في الأدبيات التي سبقت مراجعتها وفهم مستوى تفاعل مجتمع البحوث الأكاديمية مع صناعة التكنولوجيا.

وبُنيت للباحثين قاعدة بيانات من مصادر عديدة. وتألفت قاعدة البيانات من باحثين وخبراء كانوا أعضاء في هيئات تحرير كبرى المجلات المعنية بدراسات الإرهاب والتطرف: دراسات في الصراع والإرهاب، الإرهاب والعنف السياسي، دراسات نقدية حول الإرهاب، مجلة الاستخبارات الشرطية ومكافحة الإرهاب، CTC Sentinel، وجهات نظر حول الإرهاب، مجلة الديمقراطية والأمن، مجلة التخلص من الردكلة، العلوم السلوكية للإرهاب والعدوان السياسي و ديناميات الصراع غير المتماثل. واعتمدت قاعدة البيانات أيضًا على الزملاء المشاركين في الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET) والمساهمين في GNET Insight الذين تركز أعمالهم على الإنترنت والتطرف. وأضيف خبراء آخرون إلى قاعدة البيانات بعد تحديد هوياتهم، وكانوا ينتمون إلى معاهد وشبكات بحثية معترف بها، مثل برنامج جامعة جورج واشنطن المعني بالتطرف، و Resolve Network، ومركز تحليل اليمين الراديكالي، و Vox Pol، ومعهد الحوار الاستراتيجي، والاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والاستجابات للإرهاب، و Hadayah، وشبكة أبحاث AVERT، و TSAS وغيرهم. وتم تحديد الباحثين المهنيين الأوائل، بالإضافة إلى الباحثين المهنيين المتمكنين، وغيرهم ممن يركزون على قضايا متعلقة بالإرهاب والتكنولوجيا من خلال برامج المؤتمرات البحثية مثل مؤتمر TASM حول الإرهاب ووسائل التواصل الاجتماعي في جامعة سوانسي.

وأرسِل الاستبيان الإلكتروني إلى هؤلاء الأفراد في قاعدة البيانات. وشُجع المدعوون على تداول رابط الاستطلاع مع غيرهم من ذوي الخبرة ذات الصلة. وكان للمشاركين عدم الكشف عن هويتهم، ولم يُطلب منهم ذكر أسمائهم أو انتمائهم. وشارك في الاستطلاع نحو 158 باحثًا في الإرهاب والتطرف العنيف. ويورد هذا التقرير موجزًا لما توصل إليه الاستطلاع، ويتناول نتائج عدد من الأسئلة. ويتألف الاستطلاع كله من 44 سؤالاً؛ ويورد هذا التقرير موجزًا لمعظم الردود على الاستبيان وليس كلها.

وتوجد قيود على النهج المعتمد في استطلاع الخبراء. وتستند النتائج الواردة هنا إلى عينة غير عشوائية، ولا تمثل إلا آراء من أجابوا على الاستبيان. وبصرف النظر عن المعايير الموضحة أعلاه لبناء قاعدة بيانات المشاركين المحتملين، لم نتوصل إلى طريقة أخرى لتحديد مستوى مشاركة الأفراد في القضايا المعنية بالتكنولوجيا والتطرف. وحيث أن مشاركين عديدين فضلوا عدم الكشف عن هويتهم، لم نتمكن من تحديد مستوى الخبرة البحثية والعملية التي تنطوي عليها إجابات أسئلة الاستطلاع ولا التحقق منها. وفضلاً عن ذلك، ربما لم يشارك في هذا الاستطلاع باحثون وخبراء ممن يتمتعون بخبرة بحثية تتعلق بهذه القضايا.

ومن بين 84 فردًا فضلوا إجابة سؤال "الانتماء الحالي"، ذكر 72٪ أن الجامعات أو الأوساط الأكاديمية قطاعهم الأساسي، وحدد 12٪ أن مؤسسات الفكر والرأي أو معاهد السياسة قطاعهم الأساسي، وتوزع الباقون بين البحوث الداخلية في شركات التكنولوجيا والاستشارات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وكان مجال اختصاص غالبية المشاركين (العدد = 158) الأساسي هو العلوم السياسية (42٪)، حيث يشكل علم الاجتماع وعلم الجريمة وعلم النفس والاتصالات والتاريخ غالبية مجالات المشاركين الآخرين الأساسية.

وذكر غالبية المشاركين (العدد = 158) أن أمريكا الشمالية (44٪) وأوروبا (48٪) هي محور تركيزهم البحثي الجغرافي الأساسي. وذكر المشاركون أيضًا أن الشرق الأوسط (23٪) وآسيا (15٪) وأوقيانوسيا (20٪) من محاور تركيزهم البحثي الجغرافي (سُمح للمشاركين بتحديد أكثر من محور جغرافي واحد). وربما يرجع التركيز على أمريكا الشمالية وأوروبا إلى أن غالبية الباحثين في قاعدة البيانات، وبالتالي المشاركون في الاستطلاع، مقيمون في أمريكا الشمالية وأوروبا أو منحدرون منهما. وهذا مرجح أيضًا لأن تركيز المجتمع الأكاديمي الحالي ينصب الآن على التطرف اليميني كتهديدٍ قادمٍ من أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا وكذلك، بدرجة أقل، من آسيا.

ولكن، لما سُئل المشاركون (العدد = 158) "عن أي أيديولوجية متطرفة أجريت بحثًا؟" وطُلب منهم اختيار جميع الإجابات الصحيحة، اختار المشاركون بالنسبة المئوية ذاتها (79٪ و 80٪ على التوالي) "الجهاديين" و "اليمين المتطرف". واختارت نسب أقل من المشاركين "التطرف العنيف بدوافع عرقية أو اثنية" (41٪)، "يسار متطرف" (29٪)، "المعنسين (incels)" (22٪) و "غير ذلك" (17٪).

دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في التطرف

ركز الجزء الأول من الاستطلاع على آراء الخبراء في دور الإنترنت – وخصوصًا وسائل التواصل الاجتماعي – في التطرف. وصيغت هذه الأسئلة بحيث لا تطلب رأيًا ولا انطباعات، وهذا متعمد حتى تستند أجوبة المشاركين إلى "بحوث قائمة على التجربة" أجروها بأنفسهم أو قرأوها أو استخدموها في عملهم.

والتمس السؤال الأول وجهات النظر في النشاط المتطرف عبر الإنترنت إن كان يشبع الرغبة في إتيان فعل معين على أرض الواقع أو يشجع الأفراد أو يحثهم أو يحشدهم لاتخاذ إجراءات معينة خارج الإنترنت. وطُرح سؤال عن اتصالات الجهات المتطرفة عبر الإنترنت ونشاطهم على الإنترنت إن كان "يدعم أو يشجع أو يحشد للإضرار بأرض الواقع"، أو "يشبع رغبة العمل أو المشاركة في التطرف من خلال النشاط الافتراضي وحده" أو "كلاهما"، فقال غالبية المشاركين (60٪) إما أنه "يدعم أو يشجع أو يحشد للإضرار بدنيا الواقع" أو كليهما (36٪)، وذكرت قلة قليلة من المشاركين أن النشاط على الإنترنت يشبع رغبة العمل أو المشاركة في التطرف عبر الوسائل الافتراضية وحدها (أقل من 1 ٪). وعلق المشاركون بأن نشاط الإنترنت يسهل التخطيط للهجمات وتنفيذها (مثل اللوجستيات والتمويل والموارد البشرية)؛ والدافع أو التوجيه لممارسة العنف؛ والاحتفال أو تضخيم الهجمات السابقة التي قد تلهم الآخرين لإتيان أفعال مماثلة. وأشار عدد من المشاركين أيضًا إلى أن "الفيديوهات الجهادية [على سبيل المثال] حول القبض على المعتقلين ومحاكمتهم بتهمة الإرهاب من المؤشرات الدالة على مهمة الدعم [من خلال الإنترنت]"، كما هو الحال بالنسبة لدراسات أسرى الجهاديين الذين أشاروا إلى أن الاتصالات أثرت عليهم. وتتفق وجهة نظر غالبية المشاركين في الاستطلاع، بأن النشاط عبر الإنترنت قد يدعم أو يشجع أو يحشد للإضرار بأرض الواقع، مع النتائج الأخيرة لعينة تمثيلية في الولايات المتحدة لفحص "المشاركة الإلكترونية" على نطاق أوسع وتوصلت إلى أن "أشكال التعبير والتفاعل عبر الإنترنت ترتبط بتزايد مشاركة المواطنين خارج الإنترنت".[50]

والعجيب في الأمر أن نلاحظ أن غالبية من شاركوا في الاستطلاع خلصوا إلى أن النشاط عبر الإنترنت يؤدي إلى أضرار بأرض الواقع، لا سيما أن بعض البحوث – وبعض المشاركين – رأوا أن بعض الأفراد يقيدون أنفسهم بالنشاط عبر الإنترنت فقط ولا يشكلون أي خطورة خارج الإنترنت لأن نشاطهم عبر الإنترنت قد أشبع رغبتهم في التعبير عن مواقفهم والدفاع عنها والإفصاح عن مظالمهم.[51] ويُضاف إلى ذلك أن دراسات سابقة عن الجهاديين خلصت إلى أن النشاط الافتراضي قد يحمل شرعية وتأثيرًا مشابهين للنشاط خارج الإنترنت، وبالتالي يحتمل أن يخفف الحاجة إلى العمل

50 "Can e-participation stimulate offline citizen participation: an empirical ،(2020) K. Tai, G. Porumbescu and J. Shon test with practical implications" ،DOI: 10.1080/14719037.2019.1584233

51 "The online disinhibition effect" ،(2004) J. Suler ،Cyberpsychology and Behavior ،DOI: 10.1089/1094931041291295

الجهادي على أرض الواقع. وخصلت دراسات أجراها عقيل عوان وآخرون إلى أن "الجهاد الافتراضي" أو "الجهاد الإعلامي" بمثابة خيار شرعي وذي مصداقية وبديل عن التشدد على أرض الواقع.[52] وكانت الخلافة الافتراضية لتنظيم الدولة الإسلامية، على سبيل المثال، تعتبر مهمة[53] كالخلافة الإقليمية في سوريا والعراق؛ وكلتاهما متداخلتان تداخلاً وثيقًا.[54]

ويُضاف إلى ذلك أن استخدام التكنولوجيا أصبح أشد تغلغلاً في مجريات الحياة اليومية، ولهذا تتضاءل الفجوة بين الحياة على الإنترنت وخارج الإنترنت. وكما أشار أحد المشاركين، فإن "الإضرار بأرض الواقع [قد] يشمل النشاط في العالم الرقمي. والعمل عبر الإنترنت يؤثر بالفعل على أرض الواقع. فالضرب، والتصيد، والتربص، والابتزاز واستغلال الأهداف عبر الإنترنت، كل هذا يؤثر تأثيرًا شديدًا على أرض الواقع". ولقد التحمت البيئة الرقمية بالبيئة المادية بفضل الاتصالات والأنشطة التي تجري عبر الإنترنت.[55] ويشير هذا الالتحام إلى الحاجة إلى وضع تصور أعم وأشمل للنشاط عبر الإنترنت في مقابل النشاط خارج الإنترنت. ونبه مشاركون آخرون أيضًا ضمن ردودهم قائلين إنهم بينما يدعمون الاستنتاج القائل بأن النشاط عبر الإنترنت يؤدي إلى ضرر بأرض الواقع، فإن هذه العملية ليست "عملية خطية أو أحادية الاتجاه. وتدعم الديناميكيات عبر الإنترنت وخارج الإنترنت بعضها بعضًا ويوجِد بعضها بعضًا".

س 7: استنادًا إلى أي بحث قائم على التجربة أجريته أو صادفته عن التطرف والتكنولوجيا، أتلاحظ أن أنشطة الاتصال عبر الإنترنت والأنشطة عبر الإنترنت

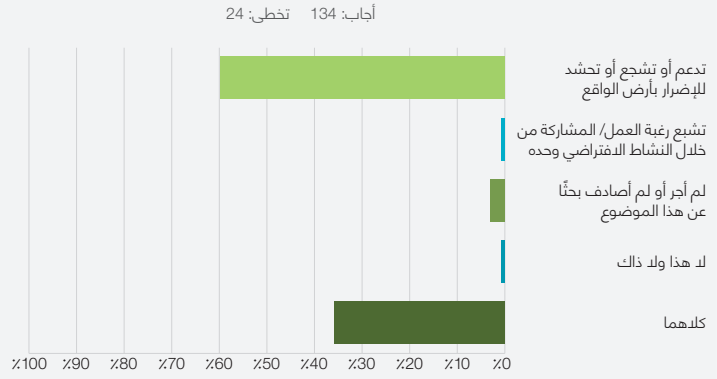

خيارات الإجابة	الردود	
تدعم أو تشجع أو تحشد للإضرار بأرض الواقع	٪59.70	80
تشبع رغبة العمل/ المشاركة من خلال النشاط الافتراضي وحده	٪0.75	1
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪2.99	4
لا هذا ولا ذاك	٪0.75	1
كلاهما	٪35.82	48
الإجمالي		134

52 Radicalisation and Media: Connectivity and Terrorism in the New ،(2011) A. Hoskins, A. Awan and B. O'Loughlin Media Ecology (الطبعة الأولى)، Routledge، https://doi.org/10.4324/9780203829677

53 "The Virtual Caliphate: Understanding Islamic State's Propaganda Strategy" ،(2015) Charlie Winter ،Quilliam، https://www.stratcomcoe.org/charlie-winter-virtual-caliphate-understanding-islamic-states-propaganda-strategy

54 "In Search of the Virtual Caliphate" ،(2017) Haroro Ingram and Craig Whiteside ،War on the Rocks، https://warontherocks.com/2017/09/in-search-of-the-virtual-caliphate-convenient-fallacy-dangerous-distraction/

55 "Onlife Extremism: Dynamic Integration of Digital and Physical ،(2020) D. Valentini, A. M. Lorusso and A. Stephan Spaces in Radicalization" ،Frontiers in Psychology no. 11: p.524، https://doi.org/10.3389/fpsyg.2020.00524؛ "A Radical sociability: in defense of an online/offline multidimensional approach to radicalization" ،(2015) B. Ducol in M. Bouchard (ed.) Social Networks, Terrorism and Counter-Terrorism: Radical and Connected (New York, NY: Routledge): pp.82–104

هذا السؤال واسع ومُفصّل في الأسئلة اللاحقة المتعلقة باستخدام المتطرفين للإنترنت في جمع الأموال والتجنيد والتعبئة والتخطيط للأعمال العنيفة.

وفيما يتعلق بالتجنيد والاتصالات عبر الإنترنت إذا كانت قد سهلت تجنيد الأفراد في الحركات المتطرفة، كان هناك اتفاق عمومًا على أن هذا هو الحال. وافق 90٪ من المشاركين أو وافقوا بشدة. ولكن، مع وجود إجماع واسع، فيما يبدو، حول هذه المسألة، لم يوضع تعريف أو تصور مبني على أسس جيدة "للتجنيد" في فضاء الإنترنت. وهذا قد يعني عمليات تجنيد معينة عبر آليات تتم بوساطة الكمبيوتر أو تأثير اجتماعي أوسع نطاقًا أو إنشاء مجتمعات بجهود تواصل استراتيجية تقوم بها الجماعات المتطرفة عبر الإنترنت. وفيما يتعلق بالتجنيد، قلما نجد بحوثًا مقارنةً عن بيئات ما قبل الإنترنت وما بعده، ولكن هناك اتفاق واسع على أن الإنترنت، أكثر من تقنيات الماضي الأخرى، قد زاد من انتشار الرسائل المتطرفة وأعطى الجماعات المتطرفة إمكانية أسرع وأوسع نطاقًا وأكثر كفاءة للوصول إلى المجندين المحتملين. ونوَّه أحد المشاركين إلى أن "مجموعة من الأبحاث أظهرت كيف تسمح وسائل التواصل الاجتماعي للأفراد غير المتواصلين بالوصول إلى الجماعات المتطرفة والتواصل معها، وتوقف الاعتماد على الهياكل التنظيمية الرسمية كوسيلة للتجنيد".

س 9: هل استخدام الجهات المتطرفة لمنصات التواصل الاجتماعي و/أو الاتصالات المدعومة بالإنترنت سهل تجنيد الأفراد في الحركات المتطرفة؟

أجاب: 134 تخطى: 24

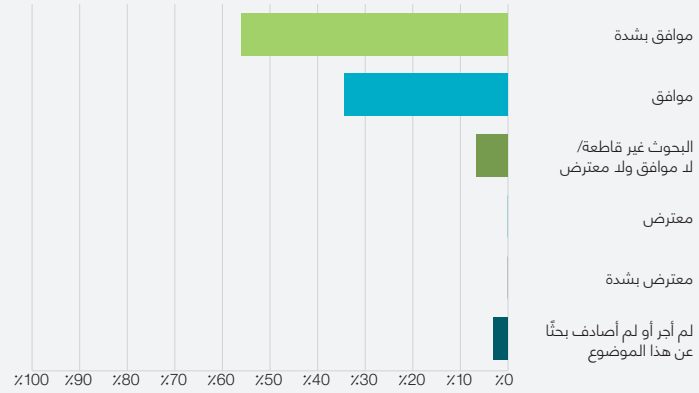

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪55.97	75
موافق	٪34.33	46
البحوث غير قاطعة/لا موافق ولا معترض	٪6.72	9
معترض	٪0.00	0
معترض بشدة	٪0.00	0
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪2.99	4
الإجمالي		134

وبالمثل، عند سؤال المشاركين عن الإنترنت إذا كان قد سهل التخطيط للهجمات أو التعبئة للعنف، وافق غالبية المشاركين، 84٪، أو وافقوا بشدة. ولخص أحد المشاركين دور الإنترنت قائلاً: "لقد أدى الإنترنت والاتصالات المشفرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي خصوصًا إلى زيادة تدفق المعلومات والموارد والدعم التكتيكي واللوجستي والاتصال في الوقت الفعلي ما أدى بدوره إلى إزالة أو إضعاف العراقيل السابقة التي كانت تمنع تزايد الهجمات". ومع أن الإنترنت ربما سهَّل البحث والتخطيط والتنسيق للعنف، لكنه كان أيضًا نعمة لإنفاذ القانون. فقد أحبِطت مؤامرات عديدة أو تمت مقاضاتها بسبب أدلة جُمعت على منصات الإنترنت. وأضاف مشاركون عديدون إلى ردودهم تحذيراتٍ أيضًا مفادها أن الاتصالات التي يدعمها الإنترنت، وخاصة الاتصالات المشفرة، ربما قد سهلت التعبئة، إلا أن التخطيط التفصيلي للهجمات غالبًا ما يحدث في الواقع دون اتصال بالإنترنت، لا سيما في حالة المؤامرات المعقدة.

س 10: استخدام الجهات المتطرفة لمنصات التواصل الاجتماعي و/أو الاتصالات المدعومة بالإنترنت سهل تخطيط الهجمات العنيفة/التعبئة

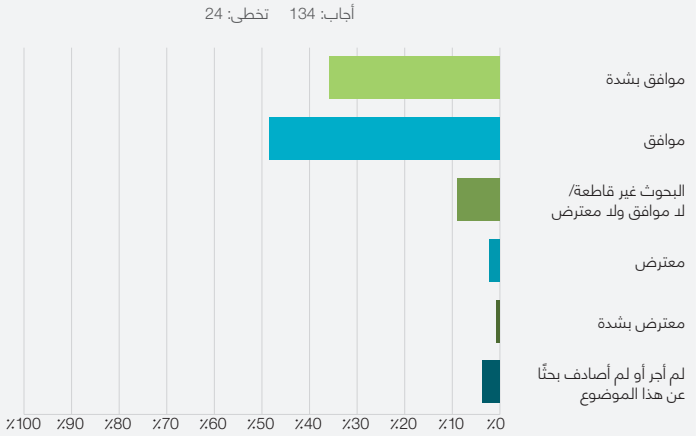

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪35.82	48
موافق	٪48.51	65
البحوث غير قاطعة/لا موافق ولا معترض	٪8.96	12
معترض	٪2.24	3
معترض بشدة	٪0.75	1
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪3.73	5
الإجمالي		134

وبالمثل، وافق غالبية المشاركين أو وافقوا بشدة (78٪) على أن الاتصالات التي يدعمها الإنترنت سهلت على الجهات المتطرفة جمع الأموال. وأتاح الإنترنت إمكانية التبرعات الجماعية ومبيعات البضائع وإيرادات الإعلانات عبر قنوات المحتوى واستخدام العملات المشفرة لتبادل الأموال بأمان ودون إفصاح عن الهوية. وأوضح أحد المشاركين أن العديد من الجماعات أو الأفراد المتطرفين موجودون بالفعل كمؤسسات تجارية عبر الإنترنت؛ وتُعرض عليهم "حوافز مالية ليجعلوا المحتوى على مواقعهم مثيرًا وجذابًا قدر الإمكان مع قدر من الغموض يكفي لجذب أكبر عدد ممكن من الجمهور".

س 11: استخدام الجهات المتطرفة لمنصات التواصل الاجتماعي و/أو الاتصالات المدعومة بالإنترنت سهل جمع الأموال

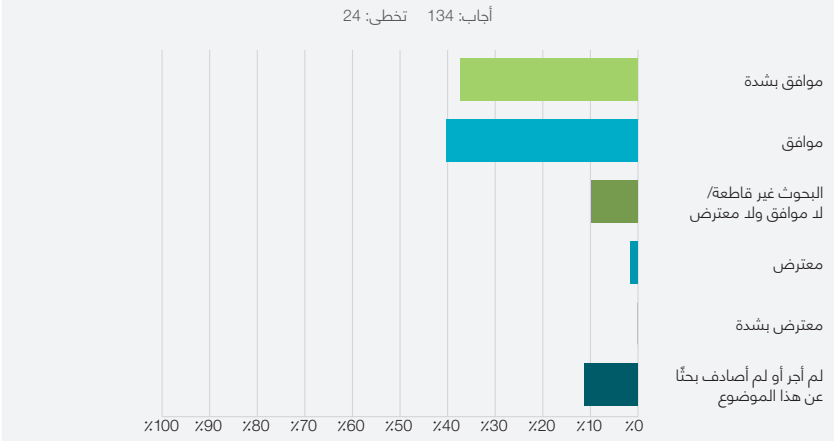

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪37.31	50
موافق	٪40.30	54
البحوث غير قاطعة/لا موافق ولا معترض	٪9.70	13
معترض	٪1.49	2
معترض بشدة	٪0.00	0
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪11.19	15
الإجمالي		134

ولما سُئل المشاركون في الاستطلاع تحديدًا عن التعرض للمحتوى المتطرف والتفاعل معه إذا كانا يؤديان إلى ضرر على أرض الواقع، لم تكن ردودهم قاطعة. وعند دراسة التعرض للمحتوى على وجه التحديد، وليس "الأنشطة عبر الإنترنت" على وجه العموم (بما في ذلك الاتصالات، وجمع الأموال، والتجنيد، وما إلى ذلك)، أشار المشاركون إلى أن التعامل مع المحتوى المتطرف، مثلما تشير المراجعات الأدبية، قد يكون من العوامل المساهمة وليس من العوامل السببية ولا الحاسمة ولا الكافية. وحسب أحد المشاركين، "هناك الكثير من العوامل المهيئة قبل أن يؤدي أي تفاعل مع المحتوى المتطرف إلى إجراءات خارج الإنترنت، ولن يظهر المسار السببي بوضوح".

ومع ذلك، قد يُنتقد هذا الإجماع لاحقًا، لأن "البحث لم يكن قاطعًا" حسب رأي غالبية المشاركين. ونوَّه مشاركون عديدون إلى أنه "ليس لدينا أدلة كافية على هذا"، أو "ببساطة ليست هناك بيانات جيدة بما يكفي"، أو "تُستخدم في البحث بيانات محدودة للغاية"، أو "بحوث تجريبية ضئيلة للغاية تُظهر بوضوح الصلة بين التعرض/التفاعل مع المحتوى المتطرف والضرر خارج الإنترنت". ومرة أخرى، تبرز هذه الردود مخاوف دائمة في هذا المجال بخصوص إمكانية الوصول إلى البيانات.

س 13: يساهم التعرض عبر الإنترنت والتفاعل مع المحتوى المتطرف في حدوث ضرر خارج الإنترنت؟

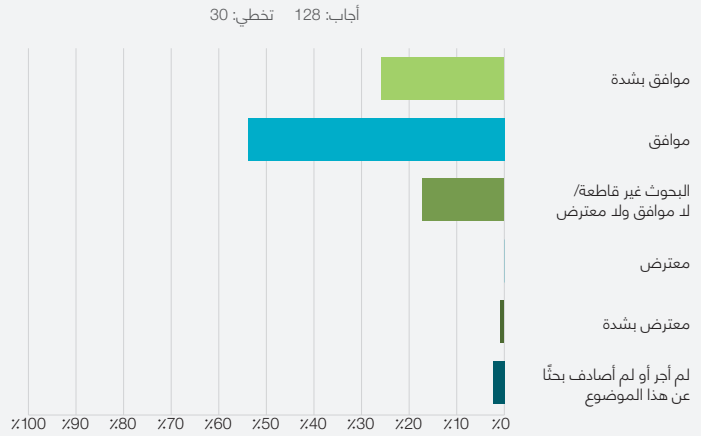

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪25.78	33
موافق	٪53.91	69
البحوث غير قاطعة/لا موافق ولا معترض	٪17.19	22
معترض	٪0.00	0
معترض بشدة	٪0.78	1
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪2.34	3
الإجمالي		128

ولما سُئل المشاركون عن كيفية وصول أفراد معينين إلى محتوى متطرف أو تعرضهم له، وخصوصًا من خلال دوال التوصية الخوارزمية لمنصات التواصل الاجتماعي، وافق المشاركون على أن التوصيات الخوارزمية لعبت دورًا مهمًا في تضخيم المحتوى (62٪ موافقون أو موافقون بشدة) ولكنهم كانوا أكثر تحفظًا بشأن ما إذا كان لهذا الأمر دور في مسار الفرد نحو الردكلة – والتي يُطلق عليها عمومًا "دخول المصيدة". وأشار كثيرون إلى أن البحوث لم تكن قاطعة أو أن البحوث غير كافية بخصوص مدى تأثير التوصيات الخوارزمية في عملية الردكلة. وحسب أحد المشاركين، هذه القضية "تتطلب فهمًا أكثر تعقيدًا للتورط في التواصل الاجتماعي والاقتصادات الاجتماعية لمعرفة كيفية مشاركة مجتمعات المستخدمين بالفعل فيما يشاهدون والتفاعل معه".

وتركز أبحاث عديدة على المحتوى المتطرف والتوصيات الخوارزمية على موقع يوتيوب؛[56] توصل أحد المشاركين، وكان قد أشار إلى أنهم أجروا بحثًا عن التوصيات الخوارزمية، إلى أن "خوارزميات التوصية محرك رئيسي للتجنيد والردكلة والدعاية." وذكر آخر أن "هناك أدلة قوية على أن خوارزميات التوصية يمكنها على الأقل أن تنزع الإحساس، ما قد يقلل بدوره من عزوف المشاهد عن العنف ... يفترض البحث أن الطبيعة الغامرة لوسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها خوارزميات التوصية، يمكنها أن تغير تصور المشاهد للواقع وقد تؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق شعور بأن الأمر وشيك، ما يترتب عليه شعور بضرورة اتخاذ إجراء على الفور ".[57]

س 12: تستطيع خوارزميات التوصية على منصات التكنولوجيا أن تكون عاملاً مهمًا في مسار ردكلة الفرد

أجاب: 134 تخطى: 24

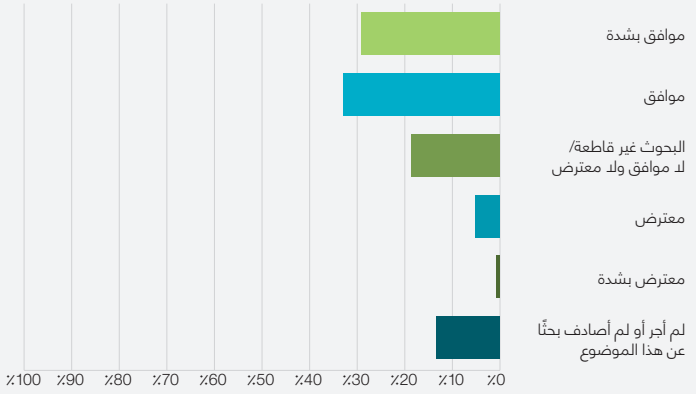

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪29.10	39
موافق	٪32.84	44
البحوث غير قاطعة/لا موافق ولا معترض	٪18.66	25
معترض	٪5.22	7
معترض بشدة	٪0.75	1
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪13.43	18
الإجمالي		134

لما سُئل المشاركون إذا كان الإشراف على المحتوى – إزالة المحتوى المتطرف أو قمعه – وسيلة فعالة لمواجهة التطرف وتقليل الضرر على أرض الواقع، فمن كانوا على دراية ببحث أو أجروا بحثًا عن الموضوع مالوا إلى اتخاذ موقفين – إما "موافق بشدة/موافق" (48٪) أو" البحث غير قاطع" (37.5٪). ومنهم نسبة قليلة لم يجروا أو يصادفوا بحثًا عن هذا الموضوع (7.8٪). ووافق مشاركون عديدون على أن الإشراف

56 Ribeiro et al. (2019)، "Auditing Radicalization Pathways on YouTube"، Computers and Society؛ يرى ديريك أوكالان و تانيا بوشر وجود علاقة قوية بين الخوارزميات والسلوك الاجتماعي داخل يوتيوب.

57 J. Berger (2015)، "The Metronome of Apocalyptic Time: Social Media as Carrier Wave for Millenarian Contagion"، Perspectives on Terrorism vol. 9 no. 4، http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php/pot/article/view/444

على المحتوى وسيلة فعالة لمواجهة التطرف وتقليل الضرر على أرض الواقع وأشاروا إلى أنه مجرد وسيلة واحدة للتدخل؛ كما نوه أحد المشاركين أن الأمر "مجرد لبنة من لبنات بناء أي استراتيجية شاملة، ولكن ربما لا تكفي، في ذاتها، لأن تكون إستراتيجية فعالة لمكافحة التطرف في المجال الرقمي".

ووجد نحو 49٪ من المشاركين في الاستطلاع أن الإشراف على المحتوى كان له تأثير على قدرتهم على الوصول إلى البيانات وإجراء بحوث عن هذا الموضوع و 34٪ لم يوافقوا ولم يعترضوا، ما يشير إلى أن هذا لم يكن جزءًا من بحثهم. وقال بعض المشاركين إن الإشراف على المحتوى أدى إلى تغير محاور التركيز في البحوث وأنه "لا يمكن دراسة المحتوى بعد حظره أو إزالته أو تقييد الوصول إليه". وأشار مشاركون عديدون إلى ضرورة أرشفة المحتوى والحسابات المتطرفة بطريقة أكثر منهجية. واقترح أحد المشاركين أن "المنصات ينبغي أن تزود الباحثين المعتمدين بإمكانية الوصول إلى المحتوى الخاضع للإشراف". وطور مشروع Tech Against Terrorism ووزارة الأمن العام الكندية (Public Safety Canada) منصة تحليلات المحتوى الإرهابي (Terrorist Content Analytics Platform) في إطار الجهود الرامية إلى تنبيه شركات التكنولوجيا الشريكة إلى المحتوى الإرهابي على منصاتها للتحقق منه وإزالته وأرشفته في قاعدة بيانات لخدمة الأغراض البحثية.[58]

س 36: لقد تأثرت إمكانية وصولي إلى البيانات البحثية ذات الصلة بسبب الإشراف على المحتوى و/أو إخلاء المنصات

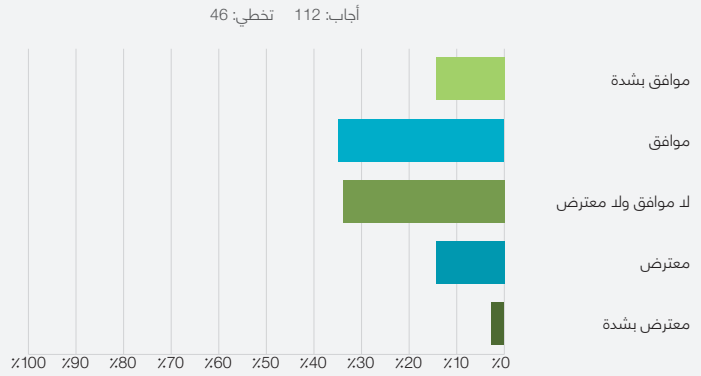

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪14.29	16
موافق	٪34.82	39
لا موافق ولا معترض	٪33.93	38
معترض	٪14.29	16
معترض بشدة	٪2.68	3
الإجمالي		112

58 https://www.terrorismanalytics.org/blog/tcap-newsletter-january-2021-jfwmj

وأشار عدد من المشاركين إلى أن الإشراف على المحتوى قد يكون مفيدًا في الحد من تأثير المؤثرين أو إمكانية الوصول إلى أدلة المعلومات على كيفية شن الهجمات، وعرقلة إنشاء الشبكات وحماية الأفراد من التعرض العارض أو السلبي للمحتوى المتطرف. ولكن تعديل المحتوى لا يعالج دوافع الردكلة والتحول إلى العنف وينبغي ألا يُنظر إليه على أنه حل فردي، بل جزء واحد من استراتيجية أشمل لمكافحة التطرف العنيف. واقترح أحد المشاركين أيضًا أن يوضع الإشراف على المحتوى في إطار مدرَّج: بدلاً من إزالة المحتوى، ينبغي تعزيز فعالية الإشراف بتدريج أشكاله بتجفيف مصادر تمويله، وتقييد إمكانية البحث في محتوى معين، والمنع المظلل والحد من كيفية تفاعل المستخدمين مع أنواع معينة من المحتوى.

س 14: الإشراف على المحتوى على الإنترنت - إزالة المحتوى المتطرف أو قمعه – يقلل العنف أو الضرر على أرض الواقع و/أو الوسائل الفعالة لمكافحة التطرف

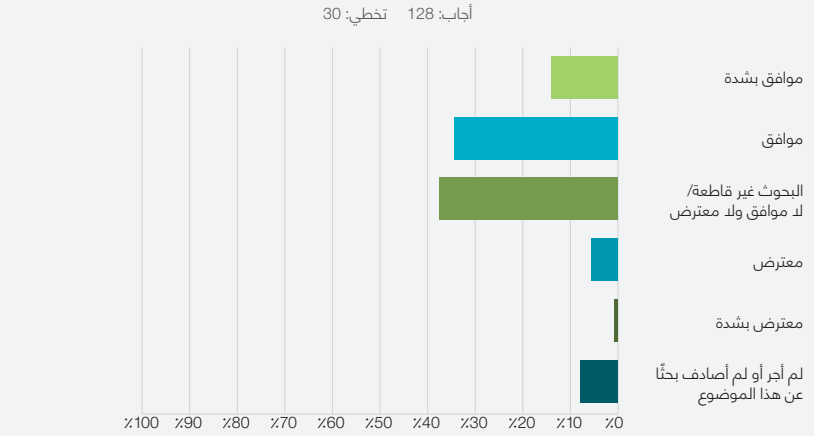

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪14.06	18
موافق	٪34.38	44
البحوث غير قاطعة/لا موافق ولا معترض	٪37.50	48
معترض	٪5.47	7
معترض بشدة	٪0.78	1
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪7.81	10
الإجمالي		128

فيما يتعلق بإخلاء المنصات من الجهات المتطرفة، فإن أكثر من النصف بقليل وافقوا أو وافقوا بشدة (51٪) على العبارة القائلة إن إخلاء المنصات من الجهات المتطرفة يقلل الأضرار على أرض الواقع وهو وسيلة فعالة لمواجهة التطرف. وذكر نحو 41٪ أن البحث غير قاطع أو أنهم لم يصادفوا أي بحث في هذا المجال. واعترض أو اعترض بشدة 8٪ فقط على الاقتراح القائل بأن إخلاء المنصات وسيلة فعالة لمواجهة التطرف.

س 15: إخلاء المنصات من الجهات الفاعلة المتطرفة من وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التكنولوجيا الأخرى يقلل من الضرر على أرض الواقع و/أو الوسائل الفعالة لمكافحة التطرف

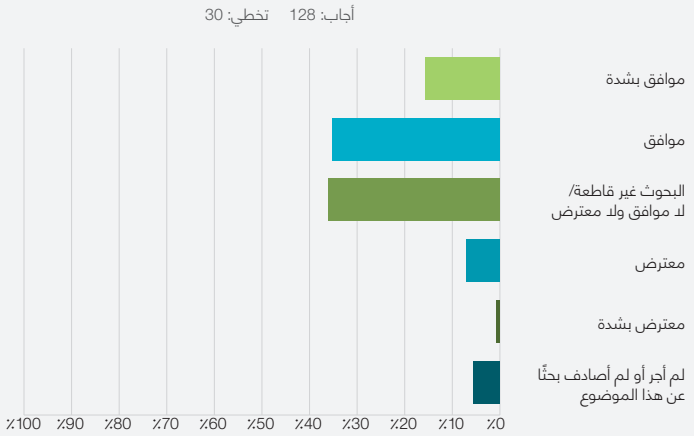

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪15.63	20
موافق	٪35.16	45
البحوث غير قاطعة/لا موافق ولا معترض	٪35.94	46
معترض	٪7.03	9
معترض بشدة	٪0.78	1
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪5.47	7
الإجمالي		128

وتمحورت تعليقات المشاركين حول موضوعين شاملين. يُعد إخلاء المنصات أداة مفيدة، إذ يحد من وصول الجهات الفاعلة المتطرفة إلى الجمهور، وخاصة المؤثرين، لأنهم يهاجرون إلى منصات التكنولوجيا البديلة التي لها قاعدة مستخدمين أقل إجمالاً. وتوصل أحد المشاركين إلى "أنه يعيق وصولهم بحزم، ما يؤدي إلى تقليل جمهورهم افتراضيًا. ونعلم أيضًا أنهم لو عادوا، فغالباً ما لا يكتسبون [عدد] المتابعين نفسه مرة أخرى". ويعمل أيضًا على تجفيف تمويلات الحسابات المتطرفة، والحد من مسارات التمويل والدخل. وكما هو الحال في الإشراف على المحتوى، فإن إخلاء المنصات مجرد جانب واحد من جهود أكبر لمكافحة التطرف العنيف.

ومع ذلك، فإن إخلاء المنصات يستطيع أيضًا أن يلعب دورًا في المظالم وأن يدفع الجهات المتطرفة إلى منصات غير خاضعة للإشراف وخاصة وأحيانًا مشفرة، ليواصلوا التعامل مع المحتوى والشبكات المتطرفة. ولما طُرح على المشاركين سؤال ذو صلة عن الخطرين أو المتطرفين إذا كان من المرجح أن يهاجروا أولاً إلى منصة أخرى أو

يحاولوا إعادة بناء أنفسهم على المنصة نفسها بعد تعليقها (وليس إخلائها النهائي)، أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن البيانات أو الأبحاث المتاحة لدينا الآن غير كافية، إذ قال غالبية المشاركين إنهم لم يجروا بحثًا أو لم يصادفوا بحثًا حول هذه المسألة (30٪) والإجابات المتبقية موزعة على خيارات الردود المطروحة.

وأشارت بعض المشاركين في تعليقاتهم أيضًا إلى حدوث تحول في هذا الأمر. وفي حين أن الفاعلين الذين تم إخلاء المنصات منهم يحاولون عادة أن يشكلوا وجودهم مجددًا على نفس المنصة، يقوم الفاعلون الذين تم إخلاء المنصات منهم مؤخرًا بعمليات هجرة "قبل الحظر" إلى منصات أخرى سعيًا للاحتفاظ بأتباعهم. وطرح أحد المشاركين مثالاً على ذلك أن "مؤثرو اليمين البديل الذين تعرضوا لبعض" الضربات "يبثون بطريقة استراتيجية نواياهم في الهجرة قبل أن يتم حظرهم. وكان لهؤلاء المؤثرين جماهير كبيرة كانوا يحاولون "أخذها معهم" عند انتقالهم إلى منصات مثل BitChute" ليتمكنوا من الاحتفاظ بتدفقات الدخل ومنح متابعيهم الوقت اللازم للتكيف مع منصة مختلف. وأشار مشارك آخر إلى أن الأمر كان يتوقف على المنصة. وبينما أقلع تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية الأمر عن موقع تويتر، كان أكثر إصرارًا في الاحتفاظ بوجوده على تليغرام لما وجد لهذه المنصة ميزات مفيدة على وجه الخصوص.

وهناك مخاوف أن يصبح إخلاء المنصات عامل دفع نحو الردكلة العنيفة أو أن يعمل على ترسيخ الآراء المتطرفة. وذُكرت هذه المخاوف على لسان عدد من المشاركين، ولكنها قد تتعارض مع بحث أجراه ريتشارد روجرز خلص إلى أن الفاعلين الذين تم إخلاء المنصات منهم ويهاجرون إلى منصات أخرى يصبحون أكثر اعتدالاً في لغتهم.[59] ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاعتدال في اللغة لا يعني بالضرورة الاعتدال في الآراء؛ فربما يعني أن لهؤلاء الفاعلين حاجة مختلفة تقتضيها ضرورة التواصل.

س 16: هل من المرجح أن يحاول الفاعلون الخطيرون/المتطرفون أولاً إعادة تشكيل وجودهم على وسائل التواصل الاجتماعي على المنصة ذاتها في حالة تعليق حساب ما أو من المرجح أن يهاجروا إلى منصة مختلفة؟

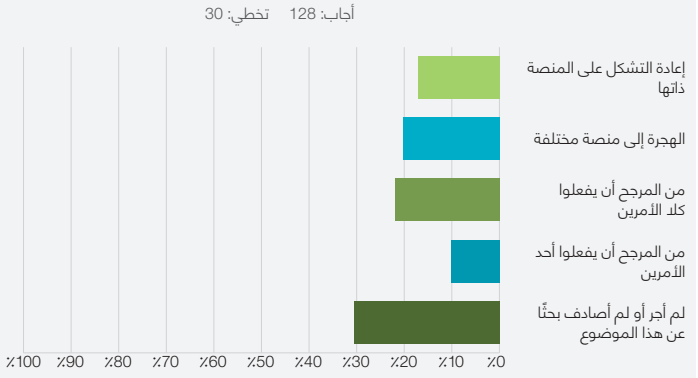

خيارات الإجابة	الردود	
إعادة التشكل على المنصة ذاتها	٪17.19	22
الهجرة إلى منصة مختلفة	٪20.31	26
من المرجح أن يفعلوا كلا الأمرين	٪21.88	28
من المرجح أن يفعلوا أحد الأمرين	٪10.16	13
لم أجر أو لم أصادف بحثًا عن هذا الموضوع	٪30.47	39
الإجمالي		128

59 R. Rogers (2020)، "Deplatforming: Following extreme Internet celebrities to Telegram and alternative social media"، European Journal of Communication vol. 35 no.3: pp.213–29، https://doi.org/10.1177/0267323120922066

مشاركة الباحثين مع صناعة التكنولوجيا

ركز الجزء الثاني من الاستطلاع على مشاركة الباحثين مع صناعة التكنولوجيا نفسها. ويسعى إلى إلقاء نظرة متعمقة على كيفية مشاركة الباحثين مع التكنولوجيا وإن كانوا يتفاعلون معها فعليًا. ولما سُئلوا عن طبيعة مشاركة الباحث مع شركات التكنولوجيا ومستوى هذه المشاركة، تباينت الإجابات تباينًا واسعًا. وتراوحت الردود بين العمل عن كثب مع شركات التكنولوجيا والمشاركة في إنتاج البحوث وإطلاعهم على المستجدات البحثية، وعدم المشاركة على الإطلاق. وجرى قدرٌ كبيرٌ من المشاركة من خلال منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب (GIFCT) أو عبر المؤتمرات الأكاديمية. وأشار عدد من الردود إلى التشاؤم من عدم مشاركة صناعة التكنولوجيا مع المجتمع الأكاديمي، حيث قال أحد المشاركين: "شركات التكنولوجيا لا تشارك"، ولكنها تجعل الأمر يبدو كأنها تعالج المشكلات بينما تواصل العديد من الممارسات ذاتها إلى أن يحدث التغيير عنوة بسبب الأزمة".

ومن العوامل التي تحفز الباحثين (47٪ من المشاركين)، ولكنه ليس العامل الوحيد، على المشاركة أكثر مع شركات التكنولوجيا، الرغبة في الوصول إلى البيانات. ومع ذلك، لما سئلوا عن تواصلهم مع أي شركة للحصول على بيانات لإثراء أبحاثهم، أجاب 75٪ بالنفي. ومن بين الذين طلبوا، لم تتمكن الغالبية من الحصول على البيانات المذكورة. وبعض المشاركين، الذين أشاروا إلى أنهم لم يطلبوا في البداية من شركات التواصل الاجتماعي بيانات، إما أنهم فهموا أن سياسات الشركة لا تسمح بذلك في العادة أو لم يكن لديهم قنوات مناسبة للتواصل مع ممثلي شركات التكنولوجيا. وعند سؤالهم إذا كان لديهم مسارات واضحة للتواصل مع الإدارات المناسبة في شركات التكنولوجيا لمناقشة الأبحاث أو إذا كانوا يفهمون كيفية موافقة شركات التكنولوجيا على التعاون البحثي أو الوصول إلى البيانات، أجاب غالبية المشاركين (46٪ و 60٪ على التوالي) بالنفي. ووفقًا لأحد المشاركين، كانت عملية الاستفسار عن المشاركة البحثية أو تداول البيانات "غامضة للغاية". وعلق مشاركون عديدون بأنهم غير متأكدين من فرص المشاركة المتاحة، ومن يجب الاتصال بهم، وكيفية الاتصال بهم، أو ببساطة أن المشاركة مع قطاع التكنولوجيا لم تكن من أولوياتهم.

س 40: هل تواصلت مع شركة تقنية للحصول على بيانات لإثراء بحثك؟

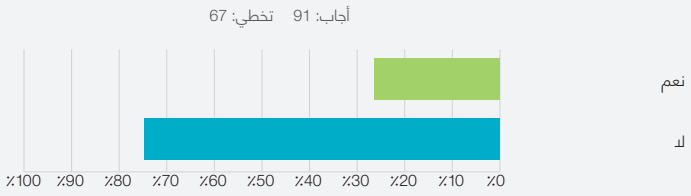

خيارات الإجابة	الردود	
نعم	٪26.37	24
لا	٪74.73	68
إجمالي المشاركين: 91		

س 41: هل تمكنت من الحصول على هذه البيانات؟

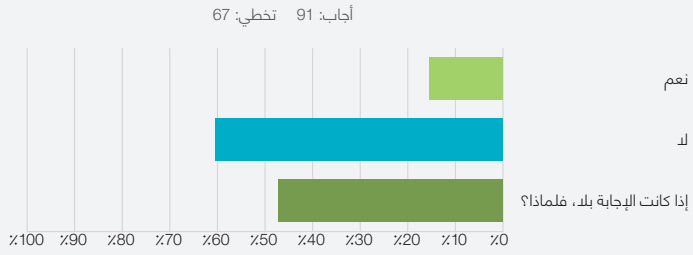

خيارات الإجابة	الردود	
نعم	٪15.38	14
لا	٪60.44	55
إذا كانت الإجابة بلا، فلماذا؟	٪47.25	43
إجمالي المشاركين: 91		

س 42: هل لديك مسارات واضحة لدخول الأقسام المعنية في شركات التكنولوجيا تسمح لك بمناقشة البحث؟

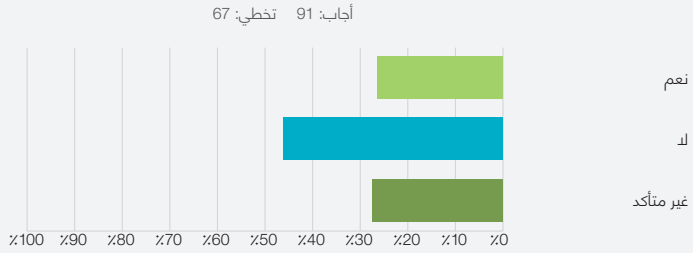

خيارات الإجابة	الردود	
نعم	٪26.37	24
لا	٪46.15	42
غير متأكد	٪27.47	25
الإجمالي		91

س 43: هل تفهم عمليات المراجعة التي تستخدمها شركات التكنولوجيا في الموافقة على البحث أو الوصول إلى البيانات؟

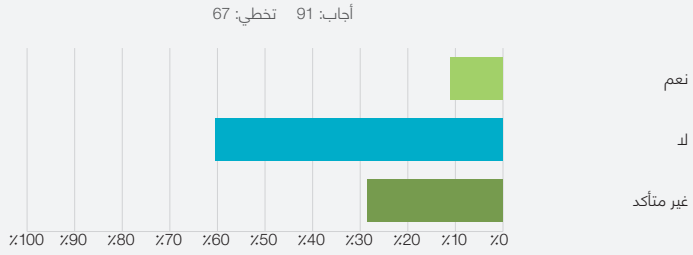

خيارات الإجابة	الردود	
نعم	٪10.99	10
لا	٪60.44	55
غير متأكد	٪28.57	26
الإجمالي		91

لما سُئلوا عن وجود أي قيود أخرى تتعلق بالبيانات، مثل عمليات الموافقة على الأخلاقيات الأكاديمية والتشريعات واعتبارات الخصوصية إذا كان لها تأثير على الوصول إلى البيانات، أجاب 59٪ من المشاركين بالنفي و 41٪ أجابوا بنعم. تختلف عمليات الموافقة الأخلاقية من جامعة إلى أخرى باختلاف الولايات القضائية التي توجد فيها ولا يعمل جميع الباحثين في بيئة جامعية، ما يساعد على تفسير التباين في الردود. ولم يكن القيد الوحيد الحصول على الموافقة الأخلاقية. وأشار المشاركون إلى أن بعض التشريعات تجعل حيازة مواد ذات صلة بالإرهاب جريمة وأن دراسة هذه المواد و/أو البحث عنها لا يُعد دفاعًا. واستُشهد أيضًا بتشريعات اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). ونوه أحد المشاركين – الذي قال إن عمليات الموافقة الأخلاقية واعتبارات الخصوصية قد قيدت الوصول إلى البيانات – أن ذلك أجبر العديد من الباحثين على الاعتماد على بيانات ثانوية.

علق عدد من المشاركين على صعوبة التعامل مع مجالس المراجعة المؤسسية (IRB) أو لجان الأخلاقيات. وعلق أحد المشاركين قائلًا: "تجنبت الأسئلة البحثية التي قد تؤدي إلى احتكاكات صعبة مع لجان مجالس المراجعة المؤسسية (IRB)." ولا تقدم العديد من مجالس المراجعة المؤسسية (IRBs) الموافقة الأخلاقية إلا إذا كان جمع البيانات يحترم شروط خدمة المنصة، ما يعني، في ضوء شروط معظم المنصات، أن الوصول إلى البيانات غير ممكن. ويرى أحد المشاركين أن مجالس المراجعة المؤسسية (IRBs) بحاجة إلى فهم أفضل للبيانات عبر الإنترنت لأغراض البحوث لأنه، كما أشار المشاركون، لدى العديد من مجالس المراجعة المؤسسية "تعريف واسع جدًا للفضاء الخاص عبر الإنترنت" و "لا تفهم مجالس الأخلاقيات طبيعة البحوث/بحوث التطرف عبر الإنترنت". وفضلاً عن ذلك، تستغرق الموافقة الأخلاقية وقتًا طويلاً يعيق قدرة الباحثين على الوصول إلى البيانات أو الإبلاغ عن النتائج التي توصلوا إليها من هذه البيانات؛ فقد تُحذف البيانات قبل منح الموافقة الأخلاقية.

س 32: هل أثرت عمليات الموافقة الأخلاقية الأكاديمية و/أو اعتبارات الخصوصية أو السياسات أو التشريعات على قدرتك على الوصول إلى البيانات؟

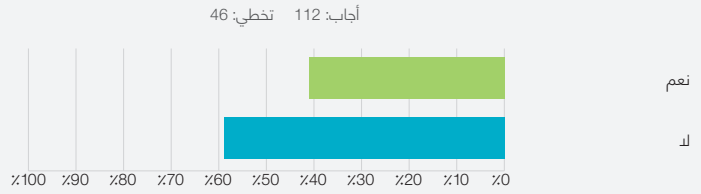

خيارات الإجابة	الردود	
نعم	٪41.07	46
لا	٪58.93	66
الإجمالي		112

طُرح على المشاركين سؤال ذو صلة عن "عمليات الموافقة الأخلاقية الأكاديمية و/أو اعتبارات الخصوصية أو السياسات أو التشريعات إذا كانت تقيد البحث عن الجهات الفاعلة والحركات المتطرفة/الخطيرة على منصات الإنترنت" على نطاق أوسع. وأشيرَ أيضًا إلى مخاوف المشاركين بشأن الموافقة الأخلاقية في عمل جون موريسون و أندرو سيلك و إيك بونت، الذين ذكروا أنه "لم يكن هناك حتى هذه اللحظة معايير موضوعية يُستعان بها في حكم المراجعات على مخاطر أو فوائد أبحاث الإرهاب". ونتيجة لذلك، طوروا إطارًا نُشر مؤخرًا لأخلاقيات البحث في دراسات الإرهاب، وقد يساعد في تلبية هذه الحاجة.[60]

س 31: عمليات الموافقة الأخلاقية الأكاديمية و/أو اعتبارات الخصوصية أو السياسات أو التشريعات تقيد البحث عن الجهات الفاعلة والحركات المتطرفة/الخطيرة على منصات الإنترنت

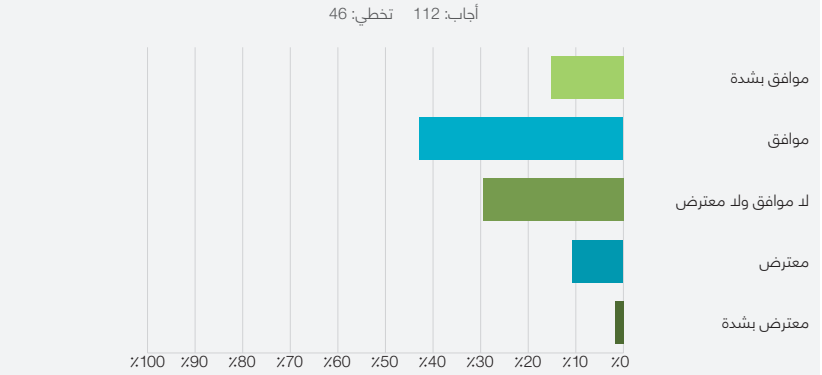

خيارات الإجابة	الردود	
موافق بشدة	٪15.18	17
موافق	٪42.86	48
لا موافق ولا معترض	٪29.46	33
معترض	٪10.71	12
معترض بشدة	٪1.79	2
الإجمالي		112

وفيما أدرج مشاركون عديدون تعليقات عن الصعوبات التي تواجه عمليات الموافقة على الأخلاقيات الأكاديمية، يعتقد عدد منهم أيضًا أن هذه القيود كانت مناسبة وضرورية، قائلين "إن هذه القيود تقيد البحث – ولكنها مناسبة عمومًا" و "من المهم وجود تدابير صارمة عند العمل في هذه الأماكن لأسباب أخلاقية ولسلامة الباحث نفسه. وأعرف حالات تعرض فيها باحثون مستقلون للتهديد بسبب الطريقة التي تعاملوا بها مع موضوعات بحوث التطرف".

وتعني اعتبارات الخصوصية وعمليات الموافقة الأخلاقية وشروط خدمة المنصة وما شابه أن من الصعب جدًا على الباحثين دراسة نشاط الفرد عبر الإنترنت و/أو تفاعله مع المحتوى المتطرف. وعندما تمكن المشاركون من القيام بهذا، كان من خلال الوصول إلى "وثائق المحكمة المتعلقة بقضايا النشاط الإرهابي" من خلال بيانات ثانوية مفتوحة المصدر، مثل تقارير الصحف والبيانات الصحفية وما إلى ذلك. وتمكن المشاركون الآخرون من دراسة نشاط الفرد عبر الإنترنت من خلال استبيانات مباشرة تُجرى على فاعلين فرادى في السجن، أو الإبلاغ الذاتي من مشاركين متطوعين أو مجموعات التركيز حول سبب وكيفية تفاعل الشباب مع المواد المتطرفة. وأشار عدد قليل فقط من المشاركين إلى أنهم تمكنوا من إجراء تحليل متعمق لنشاط الأفراد

60 John Morrison, Andrew Silke & Eke Bont (2021)، "The Development of the Framework for Research Ethics in Terrorism Studies (FRETS)"، Terrorism and Political Violence, 33:2, 271–289، DOI: 10.1080/09546553.2021.1880196

عبر الإنترنت ودراسات طولية للأفراد، وتتبع نشاطهم عبر الإنترنت قبل انخراطهم في نشاط متشدد، بالإضافة إلى دراسات مقارنة حول نشر سلوك المتطرفين العنيفين وغير العنيفين. وتشير إجابات المشاركين إلى وجود أبحاث في هذا المجال منها ما نُشر مؤخرًا ومنها ما هو قادم، وذكر أحد المشاركين أنهم "يشاركون في الحصول على بيانات ضخمة مستمدة من منصات تواصل اجتماعي مختلفة وفقًا لتطبيق أخلاقي معتمد. وطرح هذا نظرةً ثاقبةً على أنشطة الأفراد عبر الإنترنت فيما يتعلق بالمحتوى المرتبط بالإيديولوجيات المتطرفة العنيفة".

4 الخلاصة

نرجو أن يكون هذا الاستطلاع إضافة جيدة للمراجعات الأدبية لدور تكنولوجيا الإنترنت في التطرف العنيف وأن يشكل نقطة أولية لاستكشاف حالة المشاركة بين صناعة التكنولوجيا ومجتمع البحوث. من أهم الدروس المستفادة من وضع ردود الاستطلاع وصياغتها أن تحليل دور التكنولوجيا في التطرف العنيف أمر بالغ التعقد ومتعدد الوجوه ومازال محل خلاف. وما زالت البحوث التجريبية في هذا المجال محدودة ولكنها تتنامى.

واستُخلصت رؤى متعمقة أيضًا من الأسئلة التي لم تُطرح وما طُرح من أسئلة عن المقاربة التي استخدمناها، فضلاً عن الردود على الأسئلة المطروحة. وفي الواقع، سلط بعض المشاركين في هذا الاستطلاع الضوء على ضرورة تصميم أسئلة الاستطلاع بإحكام ودقة أكثر. وبينما طرحنا أسئلة عن "الفاعلين المتطرفين" عمومًا، أشار مشاركون عديدون إلى أن إجاباتهم تعتمد على نوع الفاعل والحركة ولا يمكن التعميم. ويُضاف إلى ذلك أن العديد من الأسئلة المطروحة عن تأثير التكنولوجيا، وخصوصًا وسائل التواصل الاجتماعي، على التطرف العنيف، تتسم بطبيعة مقارنة. ومع ذلك، كما أشار أحد المشاركين، فإن البحوث التي تقارن بين بيئة ما قبل الإنترنت وما بعده إما ضئيلة أو منعدمة. ويصعب سد هذه الفجوة البحثية، وسوف تؤثر على كيفية تصميم أسئلة البحث والاستطلاع التي تتناول هذه الموضوعات في المستقبل.

وفيما يتعلق بالمشاركة بين الباحثين وصناعة التكنولوجيا، تبين أن هذا الموضوع من المحتمل أن يكون مثمرًا، وإن كان محفوفًا بالمكاره أيضًا – وهكذا مازال التعاون مع الحكومات والوكالات الأمنية في مجتمع بحوث الإرهاب محاصرًا بالمعضلات والاعتبارات وأمننة البحوث الأكاديمية محاطة بالمخاوف. ويشعر بعض الباحثين بمخاوف مماثلة بشأن التفاعل والتعاون مع صناعة التكنولوجيا وحددوا أمورًا أخرى، مثل أخلاقيات التعامل مع الشركات الهادفة للربح والتعتيم والافتقار إلى الشفافية في المنصات الرئيسية، وطبيعتها التفاعلية، واختلاف أولويات البحث للصناعة و الشكوك حول مدى جدية وفعالية تعامل منصات وسائل التواصل الاجتماعي مع التطرف العنيف والمعلومات المضللة الضارة. وأملنا أن يزداد الاهتمام باستكشاف ومعالجة الفجوات البحثية والتحديات والفرص التي تتعلق بالمشاركة بين مجتمع البحوث وصناعة التكنولوجيا على النحو المبين في هذا الاستطلاع.

المشهد السياسي

هذا القسم بقلم لوسي توماس و كونستانس وُلين، وهما باحثتان مشاركتان في معهد السياسات في كينغز كوليدج لندن. ويلقي نظرة عامة على المشهد السياسي وعلاقته بهذا التقرير.

مقدمة

نناقش، في هذا التقرير، المشهد السياسي والتشريعات السارية في تسع ولايات قضائية لتمويل بحوث مكافحة الإرهاب. وتختلف صور التمويل ومصادره، كأن يأتي مباشرة من إدارة حكومية أو بشكل غير مباشر من خلال، على سبيل المثال، مجلس للبحوث، كما هو الحال في المملكة المتحدة وفرنسا. ومن الواضح أن بعض الأبحاث الممولة موجهة نحو السياسات؛ وتمول المفوضية الأوروبية ونيوزيلندا والأمم المتحدة الأبحاث استجابة لاحتياجات محددة لسياسة مكافحة الإرهاب. وفي ولايات قضائية أخرى، مثل المملكة المتحدة وفرنسا، قد يتجه قدرٌ من تمويل طلاب الدكتوراه مباشرة إلى استراتيجيات مكافحة الإرهاب الحالية، ولكن ربما يكون سبيلاً لتوظيف هؤلاء الطلاب في وكالات الأمن القومي. ومن الشائع أيضًا إنشاء شبكات لتبادل الأبحاث الحالية لمكافحة الإرهاب، إذ اتخذت خمس من الولايات القضائية التسع هذه الخطوة في العقد الماضي (كندا، والمفوضية الأوروبية، وفرنسا، ونيوزيلندا، والأمم المتحدة).

ونختتم بمناقشة التحديات الأخلاقية الأوسع نطاقًا التي ينطوي عليها التعاون بين الباحثين وصناع السياسات ووصف الخطوات التي يمكن اتخاذها للتحرك نحو أجندة بحثية أخلاقية لمكافحة التطرف العنيف (CVE). ومنها (1) عدم التأكيد على نموذج الحل وبدلاً من ذلك البحث في تأثير مكافحة الإرهاب على المجتمعات العنصرية والمهمشة، وتقديم توصيات سياسية لتغيير هذه السياسات بناءً على النتائج؛ (2) استخدام بحوث مكافحة التطرف العنيف للدعوة إلى سياسات تسعى إلى معالجة العنف التاريخي والهيكلي؛ (3) البحث في تأثير السياسات التي تنهض بالمجتمعات، مثل زيادة الاستثمار في الإسكان ودعم الصحة العقلية، ونتيجة لذلك، استخدام أبحاث مكافحة التطرف العنيف للضغط من أجل نوع مختلف من التدخل في المسارات المفضية إلى العنف.

أبحاث في مكافحة التطرف العنيف تمولها الحكومات

كندا

تتسم استراتيجية الحكومة الكندية لمكافحة الإرهاب والراديكالية بالشمولية، وتضم أنشطة وكالات الاستخبارات والأمن التقليدية، ومشاركة المجتمع المدني، والمبادرات التعاونية مع أرباب الصناعة والشرطة المجتمعية. وتتخذ الاستراتيجية الكندية، حسب ما جاء في الاستراتيجية الكندية الوطنية لمكافحة راديكالية العنف، ثلاثة مسارات: صياغة رسائل مضادة مع المجتمع المدني، ودعم أبحاث مكافحة التطرف العنيف، وتعزيز الشراكة في المبادرات الدولية ومع شركات التكنولوجيا.[61]

نظرًا لأن الاستثمار في البحوث من الأهداف المعلنة للحكومة الكندية، يُعد برنامجها الخاص بالبحوث الممولة من الحكومة من البرامج الأكثر تطورًا والتزامًا في جميع الولايات القضائية الخاضعة لهذه الدراسة. وتضم إدارة السلامة العامة الكندية (Public

61 "National Strategy on Countering Radicalization to Violence"، Public Safety Canada. متاح: https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/rsrcs/pblctns/ntnl-strtg-cntrng-rdclztn-vlnc/index-en.aspx#s7

Safety Canada)، وهي مديرية السلامة العامة والتأهب للطوارئ في كندا، المركز الكندي للمشاركة المجتمعية والوقاية من العنف، الذي يقود استجابة الحكومة لمكافحة التطرف العنيف. وينسق مركز كندا (Canada Centre)، الذي تم إطلاقه في عام 2017، عددًا من أنشطة مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك توجيه السياسات، والتعاون مع أصحاب المصلحة، ودعم المبادرات والتدخلات، وتمويل البحوث وإجرائها. وتشمل الأبحاث التي يمولها المركز منحة دراسية تهدف إلى "فهم أفضل للردكلة والتحول إلى العنف وأفضل السبل لمكافحتها، وتعبئة الأبحاث لأفراد الخطوط الأمامية الذين يعملون على منع الردكلة والتحول إلى العنف".[62]

ويقوم المركز، بالاشتراك مع صندوق الصمود المجتمعي (Community Resilience Fund)، وهي مبادرة تعمل مع المنظمات والمجتمعات المحلية، بتمويل مجموعة من المشاريع، بما فيها الصمود في مواجهة خطاب الكراهية عبر الإنترنت، ومعرفة مجتمع المعنسين (incels)، والأسر والردكلة والتحول إلى العنف، واليمين المتطرف في كيبيك ومبادرات الرسائل المضادة والمزيد. ومن الشركاء وأصحاب المصلحة المدرجون في البحوث الممولة مؤسسات التعليم العالي في كندا وخارجها، والجهات الفاعلة السياسية مثل Moonshot CVE، ومراكز الفكر مثل معهد الحوار الاستراتيجي، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمحلي مثل مستشفى بوسطن للأطفال، وغيرهم.[63] وخُصصت آخر دعوة لتقديم المقترحات للفترة من 2018 إلى 2019، لذلك لم يتضح إذا كانت الحكومة الكندية سوف تواصل تمويل الأبحاث المستقبلية في مكافحة التطرف العنيف عبر هذه القناة.[64]

ويُضاف إلى ذلك أن الشبكة الكندية لأبحاث الإرهاب والأمن والمجتمع (TSAS)، التي تأسست في عام 2012، تدعم الأبحاث ونشرها فيما يتعلق "بتهديدات الإرهاب، والاستجابات الأمنية للإرهاب، وتأثير كل من الإرهاب والأمننة على المجتمع الكندي".[65] و TSAS منظمة أكاديمية مستقلة غالبًا ما تقيم شراكات مع الوكالات الحكومية لإجراء البحوث.[66] وتتمثل أهدافها الأساسية في تعزيز التواصل والتعاون بين الباحثين الأكاديميين في تخصصات متعددة حول هذه الموضوعات، وتسهيل التفاعل والتعاون بين الباحثين والمسؤولين السياسيين، والمساعدة في تنشئة جيل جديد وأكبر من الباحثين المهتمين بمجالات الدراسة هذه.[67]

المفوضية الأوروبية

تخضع إستراتيجية المفوضية الأوروبية لمكافحة الإرهاب لوزارة الهجرة والشؤون الداخلية (DG HOME).[68] وتقوم المفوضية بتمويل الأبحاث في مجال مكافحة الإرهاب منذ 15 عامًا تقريبًا، إذ أطلقت لأول مرة بحثًا في الردكلة بموجب البرنامج الإطاري السابع 2007–2013.[69] ونشرت المفوضية الأوروبية مؤخرًا بلاغيْن (ورقتيْن سياسيتيْن) حول منع الردكلة. وتُعرضان على صانعي السياسات على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ويُعد تمويل بحوث مكافحة الإرهاب، والردكلة على وجه الخصوص، أمرًا محوريًا لهاتيْن الإفادتيْن، مع تزايد توجيه الأهداف نحو السياسات والتأثيرات.

في عام 2016، نُشر البلاغ 379 COM(2016) ردًا على الهجمات الإرهابية التي شهدتها جميع أنحاء أوروبا، بهدف "دعم الدول الأعضاء في منع الردكلة التي تؤدي إلى التطرف العنيف في شكل الإرهاب".[70، 71] وذهبت المفوضية، في هذا البلاغ، إلى أن الهجمات الإرهابية الأخيرة أظهرت "اتجاهات جديدة" في عمليات الردكلة تتطلب المزيد من التحقيقات. وهكذا، قدمت المفوضية أولويات بحثية "لإحكام سد الفجوة

62 https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/bt/cc/index-en.aspx
63 https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/bt/cc/fpd-en.aspx
64 https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/bt/cc/fnd-en.aspx
65 https://www.tsas.ca/about/
66 https://www.publicsafety.gc.ca/cnt/bt/cc/res-en.aspx انظر أسفل
"The Canadian Network for Research on Terrorism, Security and Society (TSAS)"
67 المرجع نفسه.
68 https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/counter-terrorism/radicalisation_en
69 https://ec.europa.eu/transport/themes/research/fp7_en
70 https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/1/2016/EN/COM-2016-379-F1-EN-MAIN-PART-1.PDF، p.2
71 المرجع نفسه، p.3

بين الأكاديميين والممارسين الأمنيين في هذا المجال".[72] ويتناول هذا البحث الأسباب الجذرية للردكلة العنيفة، ويهدف إلى تقديم أدوات ملموسة تُستخدم في التدخلات السياسية، وتمت التعبئة له في إطار برنامج Horizon 2020، "أكبر برامج البحوث والابتكار في الاتحاد الأوروبي على الإطلاق" بتمويل قدره 80 مليار يورو تقريبًا بين عامي 2014 و 2020.[73، 74] ويتضح اهتمام المفوضية بإشراك مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب من إنشائها أيضًا مركز الامتياز لشبكة التوعية بالردكلة (RANCE) (الذي لم يعد موجودًا الآن)، وهو شبكة تضم الجهات الفاعلة في الدول الأعضاء لتبادل ما لديها من معلومات، وغير ذلك، عن الردكلة.[75]

ثم أصدرت المفوضية بلاغًا آخر، COM(2020) 795، في عام 2020، يطرح على الاتحاد الأوروبي أجندة أشمل لمكافحة الإرهاب.[76] وبناءً على البحث الذي يموله البرنامج الإطاري السابع للبحوث والأفق 2020 (Seventh Framework Programme for Research and Horizon)، طرحت هذه الأجندة خططًا لمواصلة أبحاث مكافحة الإرهاب. ومن أهم جوانب هذا البلاغ تمويل "أبحاث الاتحاد الأوروبي الأمنية لتعزيز القدرة على الكشف المبكر وتطوير تقنيات جديدة في إطار الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي"، على وجه التحديد.[77] وسوف يُستخدم هذا البحث لتعزيز القدرة على الكشف المبكر عن التهديدات الإرهابية المحتملة من خلال مشاريع الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؛ وتناولت الاستراتيجية معالجة الردكلة من جديد.[78] وسوف يأتي تمويل هذا البحث من شركة Horizon Europe التي خلفت Horizon 2020، وسوف يستمر حتى عام 2027.[79] وبالرغم من عدم ذكر أسماء الباحثين والأكاديميين ووكالات البحث صراحة في هذا البلاغ، من الواضح أن الاتحاد الأوروبي يعتزم أن يكون هذا البحث موجهًا نحو التأثير، ومتكاملاً بعمق في دورة السياسة الأمنية واستجابة لاحتياجات إنفاذ القانون.[80] وإضافة إلى البحث الذي تموله Horizon Europe، تعمل المفوضية على تعزيز تبادل البحوث والمعرفة بين صانعي السياسات والممارسين والباحثين حول مكافحة الإرهاب في هذا البلاغ. ويقترح إنشاء "مركز المعرفة" في الاتحاد الأوروبي لمنع الردكلة على غرار RANCE.[81] ولا يرتبط هذا، فيما يبدو، بفرص التمويل الإضافية ولكنه سوف يوجه الباحثين نحو إمكانيات التمويل في إطار برامج الاتحاد الأوروبي المختلفة.[82]

فرنسا

في فرنسا، تتمتع اللجنة الحكومية المشتركة بين الوزارات لمنع الجريمة والردكلة (CIPDR) بسلطة قضائية على استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب.[83] وتضم اللجنة وزراء من وزارتي الداخلية والعدل، وآخرين،[84] ويقودها رئيس الوزراء.[85] وتُعد لجنة CIPDR مصدرًا لبعض التمويل المباشر للبحوث. وتمول الحكومة الفرنسية أيضًا الأبحاث في مجال مكافحة الإرهاب بطريقة غير مباشرة، من خلال وكالة الأبحاث الوطنية (ANR). وفي حين أن البحوث التي تمولها لجنة CIPDR تتداخل تداخلاً وثيقًا مع الإستراتيجية الفرنسية لمكافحة الإرهاب، يبدو أن توجه أبحاث وكالة ANR نحو السياسات أقل.

وفي عام 2016، نشرت لجنة CIPDR خطة العمل الثانية لمكافحة الردكلة والإرهاب (PART) كسياسة محدثة لمنع الردكلة، بناءً على اعتبارات اجتماعية وأمنية.[86] وكان جوهر خطة PART وسابقتها لعام 2014، خطة مكافحة الإرهاب (PLAT)، الوقاية، بما في ذلك الكشف والتدريب والتدخل العملي في المجتمع والنظام القضائي، وتعزيز البحث

72 المرجع نفسه، p.4
73 المرجع نفسه، p.5
74 https://ec.europa.eu/programmes/horizon2020//en/what-horizon-2020
75 https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/1/2016/EN/COM-2016-379-F1-EN-MAIN-PART-1.PDF، p.5
76 https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/default/files/pdf/09122020_communication_commission_european_parliament_the_council_eu_agenda_counter_terrorism_po-2020-9031_com-2020_795_en.pdf
77 المرجع نفسه، p.6
78 المرجع نفسه، p.4
79 https://ec.europa.eu/info/horizon-europe_en
80 https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/default/files/pdf/09122020_communication_commission_european_parliament_the_council_eu_agenda_counter_terrorism_po-2020-9031_com-2020_795_en.pdf، p.4
81 المرجع نفسه، p.9
82 المرجع نفسه.
83 https://www.cipdr.gouv.fr/wp-content/uploads/2019/04/PPPsept2018.pdf
84 https://www.cipdr.gouv.fr/pnpr/
85 https://www.cipdr.gouv.fr/wp-content/uploads/2019/04/PPPsept2018.pdf، p.5
86 المرجع نفسه.

في هذا المجال.[87] وتضمنت خطة PART على وجه التحديد سبعة أهداف شاملة تتعلق بالردكلة، و 80 تدبيرًا قُسمت عليها.[88] ومن بين هذه الأهداف الشاملة (التي تربط بها عشر تدابير) تطوير البحوث التطبيقية بإنشاء شبكة بحثية لتنسيق النتائج وتداولها، وتمويل طلاب الدكتوراه،[89] وتمويل المبادرات الخاصة المعنية بنشر خطاب نقدي حول إيديولوجيات الردكلة أو خطاب مفتوح للتعريف بالإسلام.[90]

نشرت لجنة CIPDR، في الآونة الأخيرة، في عام 2018، الخطة الوطنية لمنع الردكلة لتحل محل خطة PLAT وخطة PART.[91] وهذا أحدث إصدار منها، ويتضمن إجراءً واحدًا محددًا يتعلق بالبحوث، من إجمالي 60 إجراء، ويركز على تمويل طلاب الدكتوراه،[92] بالإضافة إلى المساعدة في تقديم الطلبات الفرنسية لبرنامج تمويل المفوضية الأوروبية Horizon 2020 (انظر قسم "المفوضية الأوروبية" أعلاه للمزيد من التفاصيل عن تمويل أبحاث مكافحة الإرهاب). ولم تُذكر صراحةً المخرجات البحثية الخاصة بتمويل CIPDR ولكنها متداخلة مع الاستراتيجية الوطنية، وبالتالي، يبدو أنها موجهة نحو السياسات والتأثير.

ومن ناحية أخرى، تعمل وكالة الأبحاث الوطنية (ANR) تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار الفرنسية وتمول، عمومًا، البحوث القائمة على المشاريع التي تتضمن التعاون بين القطاعين العام والخاص.[93] لذلك ترتبط أهداف وكالة الأبحاث الوطنية (ANR) بالبحوث أكثر من ارتباطها بموضوعات محددة، وتركز، على سبيل المثال، على تمويل البحوث المتعددة التخصصات، بدلاً من تحفيز البحث في مجال بعينه مثل مكافحة الإرهاب. اعتبارًا من أبريل 2021، قامت ANR بتمويل عشرة أبحاث عن "violent extremism" (التطرف العنيف) بين عامي 2011 و 2020،[94] وتمويل ثلاثة مشاريع حول "counter-terrorism" (مكافحة الإرهاب) بين عامي 2018 و 2020.[95] ومولت الحكومة الفرنسية هذا البحث بطريقة غير مباشرة، من خلال وكالة الأبحاث الوطنية (ANR)، ولا يبدو أنه موجه بوضوح للسياسات أو متعلق باستراتيجية البلاد لمكافحة الإرهاب.

غانا

مع أن جمهورية غانا خبرتها في الهجمات الإرهابية على أراضيها محدودة وليس لديها استراتيجية وطنية أو إقليمية لمكافحة الإرهاب،[96] لديها نهج حكومي واضح في التدابير الشرطية والاستخبارات. وتم إقرار قانون مكافحة الإرهاب لعام 2008 وفقًا للالتزامات القانونية الدولية بعد 11 سبتمبر، ويُعد "جانبًا من التشريع الذي سُن لمكافحة وقمع ومنع استخدام أراضي غانا كمركز للإرهاب".[97] ويعاقب القانون على جريمة الإرهاب، وتمشيًا مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373، يجرم تمويل الإرهاب ومواده، وحيازة ممتلكات الإرهابيين، والتحريض على أي أجندة إرهابية والترويج لها.[98]

ويمنح القانون سلطات موسعة للشرطة والجهاز القضائي لمراقبة المشتبهين بالإرهاب وتفتيشهم. وتنص المادة 24 على أن الشرطة تستطيع إجراء عمليات تفتيش بدني لأي شخص و "اقتحام المقرات ودخولها بالقوة" إذا كان لديها "أسباب معقولة" للاشتباه في وجود ممتلكات تُستخدم لتنفيذ عمل إرهابي.[99] وتستطيع الشرطة، في

87 المرجع نفسه.
88 https://www.cipdr.gouv.fr/announcement/second-plan-daction-contre-la-radicalisation-et-le-terrorisme-part/
89 https://www.gouvernement.fr/sites/default/files/document/document/2016/05/09.05.2016_dossier_de_presse_-_plan_daction_contre_la_radicalisation_et_le_terrorisme.pdf، p.8
90 المرجع نفسه، p.9
91 https://www.cipdr.gouv.fr/wp-content/uploads/2019/04/PPPsept2018.pdf
92 المرجع نفسه، p.15
93 https://anr.fr/en/anrs-role-in-research/missions/
94 https://anr.fr/en/funded-projects-and-impact/funded-projects/?q=violent+extremism&id=1781&L=1
95 https://anr.fr/en/search/?q=counter-terrorism&id=1817&L=1
96 https://issafrica.org/iss-today/slow-progress-for-west-africas-latest-counter-terrorism-plan
97 https://heinonline.org/HOL/Page?handle=hein.journals/afjincol28&div=7&g_sent=1&casa_token=9lH5SXVmi30AAAAA:GB8E5gSXlg-UxFeFoW0D5MHaJkhBN0__swDl07Ot-ocLfkb60cbqF4qSyMCn3XTzQKg4-177Fw&collection=journals، p.56
98 المرجع نفسه، p.57
99 https://acts.ghanajustice.com/actsofparliament/anti-terrorism-act-2008-act-762/، القسم 24

الأساس، إجراء عمليات التفتيش البدني هذه دون الحصول على إذن أو وضع المشتبه قيد الاعتقال.[100] ويمنح القانون سلطات مراقبة واسعة النطاق للدولة لاعتراض الاتصالات إذ كان هناك "اشتباه معقول" بارتكاب عمل إرهابي. ووضع هذا التشريع الأسس اللازمة لإجراء تطويريْن في استراتيجية غانا لمكافحة الإرهاب: الأول، تعديل عام 2012 للقانون وبموجبه تعرضت الجماعات المصنفة إرهابية (بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية) لعقوبات مالية وتجميد الأصول،[101] وتحقق التكامل بين تقييد الهجرة واستراتيجية مكافحة الإرهاب.[102]

ثانيًا، والأهم من ذلك فيما يتعلق بالتطرف العنيف على الإنترنت، أن تشديد تشريعات مكافحة الإرهاب مهد السبيل للحكومة لتقديم مشروع قانون اعتراض الرسائل البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية في أوائل عام 2016. وكان مشروع القانون، الذي أطلق عليه اسم قانون التجسس ("Spy Bill")، يهدف إلى سن تشريعات تسمح "باعتراض الاتصالات البريدية والإلكترونية أو عبر الفضاء السيبراني بغرض حماية الأمن القومي في مكافحة الجريمة المنظمة بما فيها الإرهاب". ولوحظ أن قانون التجسس كان يفتقر إلى المساءلة أو الرقابة، لا سيما أن القسم 4(3) أجاز للحكومة تأجيل أمر المحكمة أو إذن المراقبة لمدة 48 ساعة. هذا فضلاً عن أن الافتقار إلى آلية الرقابة فتح الباب أمام الانتهاكات المحتملة والمراقبة السرية.[103] وسُحب مشروع القانون بضغط من المجتمع المدني.[104]

وبيئة مكافحة الإرهاب في غانا قمعية وتعرض أهلها لسوء المعاملة، وتعبر عن اتجاه أوسع نطاقًا في دول ما بعد الاستعمار التي ورثت مناهج شبه عسكرية في التعامل الشُرطي من أسيادها الاستعماريين – في حالة غانا، من السلطات الاستعمارية البريطانية.[105] وبالرغم من تنامي اقتصادها التصنيعي والتصديري الغني بالموارد، فإن استمرار اعتمادها الاقتصادي الاستعماري الجديد على المؤسسات الغربية (مثل صندوق النقد الدولي) يعني انتشار الفساد وارتفاع معدلات الفقر.[106]

وفي هذا السياق، لا عجب ألا تتضمن الاستراتيجية المعاصرة لمكافحة التطرف العنيف في غانا عناصر "أكثر ليونة" مثل الأبحاث التي تمولها الحكومة. وتميل الأبحاث والمبادرات المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف إلى حصولها على التمويل من جهات فاعلة غير حكومية، بما فيها المجموعات الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني والحكومات الخارجية. وعلى سبيل المثال، قام مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام، والمركز الأفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب، والحكومة الإسبانية بتمويل ورشة عمل رفيعة المستوى تناولت الأسباب الجذرية للتطرف العنيف في عام 2016.[107] وقامت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الحكومة الألمانية بتمويل أنشطة تبادل المعرفة في مكافحة الإرهاب في عامي 2019 و 2020.[108، 109]

100 https://heinonline.org/HOL/Page?handle=hein.journals/afjincol28&div=7&g_sent=1&casa_token=9lH5SXVmi30AAAAA:GB8E5gSXlg-UxFeFoW0D5MHaJkhBN0__swDl07Ot-ocLfkb60cbqF4qSyMCn3XTzQKg4-177Fw&collection=journals، pp.58–9

101 https://www.mint.gov.gh/wp-content/uploads/2017/06/Anti-Terrorism-Reg-L.-I.-2181.pdf، القسمان 5 و 6

102 المرجع نفسه، القسم 4

103 https://heinonline.org/HOL/Page?handle=hein.journals/afjincol28&div=7&g_sent=1&casa_token=9lH5SXVmi30AAAAA:GB8E5gSXlg-UxFeFoW0D5MHaJkhBN0__swDl07Ot-ocLfkb60cbqF4qSyMCn3XTzQKg4-177Fw&collection=journals، pp.60–61

104 https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/NewsArchive/Spy-Bill-withdrawn-from-Parliament-451805

105 https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1461355716638114

106 انظر Walter Rodney، How Europe Underdeveloped Africa، (2018) (London: Verso Books)؛
https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/14/01/49/pr15159؛
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01900692.2011.598272؛
https://www.unicef.org/ghana/media/531/file/The%20Ghana%20Poverty%20and%20Inequality%20Report.pdf

107 https://caert.org.dz/Reports/Final%20Report%20for%20CVE%20Workshop_7-8Nov2016.pdf

108 https://www.un.org/sc/ctc/news/2019/10/04/cted-conducts-follow-visit-republic-ghana/

109 https://www.unodc.org/westandcentralafrica/en/2020-09-28-ghana-counter-terrorism.html

اليابان

يستند نهج اليابان المحلي لمكافحة التطرف العنيف على التجريم والشرطة، على غرار غانا أعلاه. تقوم وكالات إنفاذ القانون بتنسيق معظم أنشطة الاستخبارات اليابانية على الأراضي المحلية، والتي تركز على مكافحة التهديد الشيوعي الظاهري، وهذا من إرث حقبة الحرب الباردة. وتقود شرطة المحافظات (التي تشرف عليها وكالة الشرطة الوطنية) ووكالة استخبارات الأمن العام (وكالة الاستخبارات الوطنية اليابانية) جمع المعلومات الاستخبارية وجهود مكافحة الإرهاب على الأراضي اليابانية.[110]

وتُعبأ الهياكل الشرطية والأمنية التقليدية تأهبًا للأنشطة الإرهابية المحلية عبر الإنترنت.[111] ويتميز البحث العلمي وتجارة الصادرات في اليابان بتطورات تكنولوجية مبتكرة، ويظهر هذا بوضوح في استراتيجيتها الأمنية أيضًا. واستثمرت الحكومة اليابانية استثمارات ضخمة في حلول يقودها الذكاء الاصطناعي، بما فيها التعرف على الوجوه على نطاق واسع، والتحقق البيومتري وأنظمة الكشف عن السلوك.[112] وتقترح هذه الحلول نموذجًا للحوكمة يتمحور حول الاكتشاف المبكر والوقاية، ويتم تفعيلها من خلال تكتيكات الشرطة والأمن التقليدية.

وردًا على أزمة الرهائن التي قُتل فيها مواطنان يابانيان على يد تنظيم الدولة الإسلامية في الشام، أنشأت اليابان وحدة لمكافحة الإرهاب في عام 2015 يعمل بها وزارتا الخارجية والدفاع، وكالة الشرطة الوطنية اليابانية (NPA)، ومكتب الاستخبارات والبحوث التابع لمجلس الوزراء.[113] وترى الوحدة ضرورة التحرك نحو تعزيز القدرات الاستخباراتية والأمنية الوطنية. وفي منتصف عام 2017، فرض رئيس الوزراء السابق شينزو آبي مشروع قانون "وحشي'' لمكافحة[114] الإرهاب من خلال البرلمان.[115] ويجرم هذا التشريع التخطيط لارتكاب أكثر من 270 "جريمة خطيرة" منها الاعتصامات وانتهاكات حقوق النشر الموسيقي؛ ويشمل نطاق تطبيقه وسائل التواصل الاجتماعي.[116] وأعرب نشطاء الحقوق المدنية عن قلقهم من القانون، بالنظر إلى نطاق تطبيقه والصلاحيات التي يخولها تطبيق القانون في اليابان لفرض الرقابة على أنشطة الإنترنت وتنظيمها بالشرطة.[117]

وفيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، ينحرف نهج اليابان انحرافًا ملموسًا عن تركيزه المحلي على التجريم. وتبذل جهودًا لمكافحة الإرهاب في الخارج على الصعيد الإقليمي وجهودًا لبناء القدرات وتعزيز التعاون. وتُعد رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) منبرًا لتوجيه العديد من جهود اليابان في الخارج لمكافحة الإرهاب،[118] وقد صدر عنها عدد من الإعلانات. وهذه الإعلانات تُلزم الموقعين عليها "بمنع الإرهاب الدولي وتعطيله ومكافحته بتبادل المعلومات ومشاركة الاستخبارات وبناء القدرات"، ما يُعد سابقة في التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.[119] واستضافت اليابان الحوار السنوي لمكافحة الإرهاب بين الآسيان واليابان مرتيْن، وشاركت في

---

110 Ken Kotani (2013)، "A Reconstruction of Japanese Intelligence: Issues and Prospects"، in Philip H. J. Davies & Kristian C. Gustafson (eds.), Intelligence Elsewhere: Spies and Espionage Outside the Anglosphere (Washington D.C.: Georgetown University Press): pp.181–99.

111 "Domestic Counter-Terrorism Measures" ،https://www.mofa.go.jp/files/000156881.pdf, section on

112 حكومة اليابان، "All is Ready for a Safe and Secure Tokyo Games"، https://www.japan.go.jp/tomodachi/2019/autumn-winter2019/tokyo2020.html؛
"NEC Becomes a Gold Partner for the Tokyo 2020 Olympic and Paralympic Games"، NEC Corporation، 2015، https://www.nec.com/en/press/201502/global_20150219_01.html؛
"Kanagawa police eye AI-assisted predictive policing before Olympics"، Kyodo News (29 يناير 2018)، https://english.kyodonews.net/news/2018/01/5890d824baaf-kanagawa-police-eye-ai-assisted-predictive-policing-before-olympics.html

113 https://www.voanews.com/east-asia/japan-launches-anti-terrorism-unit-ahead-summit-olympics

114 B. Allen-Ebrahimian (16 يونيو 2017)، "Japan Just Passed a 'Brutal,' 'Defective' Anti-Terror Law'"، Foreign Affairs، https://foreignpolicy.com/2017/06/16/japan-just-passed-a-brutal-defective-anti-terror-law/

115 تمت الموافقة على مشروع القانون عبر "خطوة غير عادية وهي تخطي التصويت في لجنة مجلس الشيوخ للشؤون القضائية".
"Statement on the Enactment of the Bill to Revise the Act ،(15 يونيو 2017) Japan Federation of Bar Associations
on Punishment of Organized Crimes and Control of Crime Proceeds, including the Criminalization of Conspiracy"، https://www.nichibenren.or.jp/en/document/statements/170615.html

116 J. McCurry (15 يونيو 2017)، "Japan passes 'brutal' counter-terror law despite fears over civil liberties"، The Guardian، https://www.theguardian.com/world/2017/jun/15/japan-passes-brutal-new-terror-law-which-opponents-fear-will-quash-freedoms؛
J. Adelstein (15 يونيو 2017)، "Japan's Terrible Anti-Terror Law Just Made 'The Minority Report' Reality"، The Daily Beast، http://www.thedailybeast.com/japans-terrible-anti-terror-law-just-made-the-minority-report-reality

117 "Statement on the Enactment of the Bill"، Japan Federation of Bar Associations

118 "Japan: Extremism & Counter Extremism"، مشروع مكافحة التطرف https://www.counterextremism.com/countries/japan

119 "ASEAN-Japan Joint Declaration for Cooperation to Combat International Terrorism"، ASEAN، https://asean.org/?static_post=asean-japan-joint-declaration-for-cooperation-to-combat-international-terrorism-2

محادثات ثنائية مع طائفة من الجهات الفاعلة العالمية.[120] وفي أواخر عام 2019، على سبيل المثال، دارت مناقشات بين اليابان والمملكة المتحدة حول "الوضع الحالي للإرهاب الدولي، والتدابير المحلية لمكافحة الإرهاب، وكذلك بشأن التعاون الحالي في بناء القدرات لمكافحة الإرهاب لا سيما في البلدان الثالثة [هكذا]".[121]

في هذا السياق، لم يتضح بعد إذا كانت الحكومة اليابانية تمول بحوث مكافحة التطرف العنيف جنبًا إلى جنب مع المجتمع المدني أو الشركاء الأكاديميين من حيث نشاط التطرف العنيف المحلي على الإنترنت. ولكن، تمشيًا مع الانقسام الوطني والدولي، قامت اليابان بتمويل الأبحاث وورش العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، دخلت اليابان في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لنشر إرشادات دولية لمنع تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة، ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) لفهم ديناميات التطرف العنيف الجنسانية.[122، 123] وتعزز هذه الأنشطة الصورة الدولية لليابان على أنها تعاونية وتقدمية في حوكمة مكافحة التطرف العنيف. ولكن اليابان ينبغي أن تضع في اعتبارها هذه المخاوف عند التكليف بإجراء البحوث ووضع السياسات، لحماية حرية مواطنيها وخصوصيتهم بطريقة فعالة.

نيوزيلندا

تتضمن الاستجابة الشاملة لمكافحة الإرهاب في نيوزيلندا التنسيق بين مختلف الإدارات الحكومية والمجتمعات المحلية ومنظمات القطاع الخاص. وتُقدَّم جهود الحوكمة رفيعة المستوى من خلال لجنة العلاقات الخارجية والأمن التابعة لمجلس الوزراء ومجلس الاستخبارات والأمن. وأُدرِجت استراتيجية نيوزيلندا الشاملة في خطة استراتيجية مكافحة الإرهاب، الصادرة في فبراير 2020.[124] وأثار هجوم كرايستشيرش في مارس 2019 ردودًا مختلفةً في مجال مكافحة الإرهاب في نيوزيلندا، ومنها دعوة كرايستشيرش الدولية وتقرير المفوضية الملكية الخاص بنيوزيلندا، وتُناقَش فيه البحوث مرارًا وتكرارًا.

وشهدت قمة دعوة كرايستشيرش، وهي استجابة عالمية للهجوم على المسجد في مارس 2019، اجتماع قادة العالم وشركات الإنترنت معًا في قمة في باريس تركز على التعامل الجاد مع الاستخدام الإرهابي للإنترنت.[125] وطرحت هذه الفعالية التي شاركت في رئاستها رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا أرديرن والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون،[126] استراتيجية من أربع مراحل لمكافحة المحتوى المتطرف، منها "فهم البحوث (التي أجريت أو تحدد الثغرات) في التطرف العنيف عبر الإنترنت ووضع خرائط لها وتحليلها"،[127] بسبب ندرة البحوث والتباطؤ الشديد في رسم خرائط للتطرف عبر الإنترنت وفهمه.[128] وبالتوقيع على دعوة كرايستشيرش للعمل، وافقت الحكومات على تسريع البحث وتطوير أدوات لمنع واكتشاف وإزالة تحميلات المحتوى الإرهابي والمتطرف، اعتمادًا على خبرات الأوساط الأكاديمية والباحثين والمجتمع المدني.[129] وهكذا، يمكن النظر إلى دعوة كرايستشيرش على أنها توسع نطاق النهج الذي يركز على المجتمع المحلي والمجتمع المدني في نيوزيلندا لمكافحة الإرهاب، مقارنة ببلدان أخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا التي وقعت على الدعوة وتميل إلى المزيد من النماذج التقليدية.

120 "Japan: Extremism & Counter Extremism"
121 وزارة الخارجية اليابانية (4 ديسمبر 2019)، "The 4th Japan–the UK Counter-Terrorism Dialogue"، https://www.mofa.go.jp/fp/is_sc/page1e_000297.html
122 https://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/2019/March/unodc--japan-gather-countries-from-asia--the-middle-east-and-north-africa-to-protect-children-affected-by-terrorism-and-violent-extremism.html
123 https://thediplomat.com/2018/03/japan-helps-explore-the-gender-dynamics-of-violent-extremism/
124 حكومة نيوزيلندا، لجنة المسؤولين لتنسيق الأمن الداخلي والخارجي، لجنة تنسيق مكافحة الإرهاب (فبراير 2020)، "Countering terrorism and violent extremism national strategy overview"، https://dpmc.govt.nz/sites/default/files/2020-02/2019-20%20CT%20Strategy-all-final.pdf
125 https://www.gov.uk/government/news/pm-joins-christchurch-call-to-action-on-online-terror
126 المرجع نفسه.
127 https://www.orfonline.org/research/one-year-since-the-christchurch-call-to-action-a-review/
128 https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/digital-diplomacy/news/article/christchurch-call-to-eliminate-terrorist-and-violent-extremist-content-online
129 المرجع نفسه.

فيما يتعلق بتمويل مكافحة الإرهاب الذي يركز على نيوزيلندا على وجه الخصوص، أعدت المفوضية الملكية تقريرًا للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجد كرايستشيرش في 15 مارس 2019،[130] وصدر للجمهور في 8 ديسمبر 2020،[131] وتضمن 44 توصية للحكومة. وتتضمن التوصية 16 من التقرير تمويل البحوث المستقلة حول أسباب وتدابير منع التطرف العنيف والإرهاب.[132] ويبدو أن البحث المذكور موجه نحو السياسات، بالنظر إلى أنه وفقًا للأحكام المرتبطة بالتمويل، ينبغي تزويد وكالة الاستخبارات والأمن القومي (المقترحة) باعتمادات متعددة السنوات لتمويل الأبحاث وأولويات البحث وينبغي اختيار متلقي المنح من قبل لجنة مؤلفة من مسؤولين من وكالة الاستخبارات والأمن القومي الجديدة.[133] وقُدمت توصية أخرى لإنشاء شبكة لتبادل المعلومات بشأن مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، بين الوكالات الحكومية المركزية والمحلية ذات الصلة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين.[134] وقبلت الحكومة رسميًا جميع التوصيات الواردة في التقرير. ومع ذلك، يبدو أن التنفيذ كان بطيئًا؛ وأعتذرت جاسيندا أردن، في كلمة ألقتها في 8 ديسمبر 2020، نيابة عن الحكومة عن الثغرات في التنفيذ.[135] ولم تشر رئيسة الوزراء في كلمتها إلى الآثار المترتبة على الأبحاث الممولة تمويلاً مباشرًا، لكنها قالت إن الحكومة سوف تعمل على بعض التوصيات فورًا، بينما سيتم النظر في البعض الآخر بالشراكة مع البرلمان والنيوزيلنديين.[136] والواضح أن البحث الذي سيتم تمويله موجه نحو السياسات، وإذا تم تنفيذه بما يتماشى مع توصيات المفوضية الملكية، فسوف ينطوي على علاقات وثيقة مع وكالات الأمن القومي. ولذلك يبدو أن التدابير المقترحة في المفوضية الملكية تشمل هياكل الأمن والاستخبارات التقليدية فضلاً عن المبادرات التي تجمع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات في إستراتيجيتهم لمكافحة الإرهاب.

المملكة المتحدة

تختص وزارة الداخلية، في المملكة المتحدة، بتشريعات مكافحة الإرهاب وسياساتها، في حين أن مجلس الأمن القومي (NSC)، الذي يرأسه رئيس الوزراء، هو المنتدى الرئيسي للمناقشات الجماعية لأهداف الحكومة ذات الصلة بالأمن القومي.[137] ويحدد مجلس الأمن القومي (NSC) بدوره أولويات مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ).[138] وتمول حكومة المملكة المتحدة بحوث مكافحة الإرهاب بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال هذه الهيئات المختلفة. ولا عجب من توفير هذا التمويل (في الغالب) بشكل غير مباشر ونشر نتائج البحوث من خلال وكالات مستقلة، نظرًا لأن استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف العنيف تقليدية. ويبدو أن هناك أربع طرق رئيسية تمول بها المملكة المتحدة بحوث مكافحة الإرهاب، ونتناولها من الأعلى تمويلاً مباشرًا إلى الأقل.

صندوق الصراع والاستقرار والأمن (CSSF)، وقد أطلق في عام 2015 كمحفز لاستجابة حكومة المملكة المتحدة بطريقة أكثر تكاملاً للهشاشة والصراعات، وهو صندوق سنوي مشترك بين الحكومات بقيمة 1.26 مليار جنيه إسترليني يشمل وزارة الداخلية ومكتب مجلس الوزراء.[139] وأنشيء صندوق برنامج مكافحة الإرهاب (CTPF)، ضمن صندوق الصراع والاستقرار والأمن (CSSF)، مع برنامج العوامل التمكينية (Enablers Programme) كطريقة من طرق عمله. ويهدف برنامج العوامل التمكينية (Enablers Programme) إلى دعم الأبحاث التي تعمل على تحسين فهم

130 https://christchurchattack.royalcommission.nz/assets/Report-Volumes-and-Parts/Ko-to-tatou-kainga-tenei-Volume-1-v2.pdf
131 https://christchurchattack.royalcommission.nz/the-report/download-report/download-the-report/
132 https://christchurchattack.royalcommission.nz/assets/Report-Volumes-and-Parts/Ko-to-tatou-kainga-tenei-Volume-1-v2.pdf، p.26
133 المرجع نفسه.
134 المرجع نفسه، p.27
135 https://www.tvnz.co.nz/one-news/new-zealand/full-statement-jacinda-ardern-apologises-agrees-all-recommendations-in-christchurch-attack-report
136 المرجع نفسه.
137 https://www.gov.uk/government/groups/national-security-council
138 https://www.gchq.gov.uk/section/mission/overview
139 https://www.gov.uk/government/organisations/conflict-stability-and-security-fund/about

الحكومة للإرهاب والتطرف العنيف.[140] ولم توضَّح على الإنترنت طبيعة البحوث التي تُجرى، لذا قد يُفترض أنها مرتبط بمكافحة الإرهاب، بالنظر إلى أن هذا جانب من صندوق CTPF صُمم لدعم تنفيذ جوانب العناصر الخارجية من استراتيجية مكافحة الإرهاب (CONTEST).[141]

و CONTEST هي استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب، وحدثتها وزارة الداخلية البريطانية في عام 2018، وتشير إلى عدة مراجع للبحث، لا سيما فيما يتعلق بأحد مجالات عملها الاستراتيجية "المجربة والمختبرة"، وهي استراتيجية "Prevent".[142، 143] وتستند استراتيجية Prevent إلى "البحث والتقييم المستمر".[144] ولم يرد وصف مفصل لهذا الأساس، مرة أخرى، ولكنه يتضمن، على سبيل المثال، التعاون مع المنظمات البحثية والمشاركة مع الأكاديميين لفهم أفضل لكيفية استخدام الإرهابيين الإنترنت لردكلة الأفراد الهشين.[145] وورد في الاستراتيجية أيضًا وصف لوضع أسس أعمال مكافحة الإرهاب في "العلوم والتكنولوجيا والتحليل والبحث"،[146] وخطط وزارة الداخلية البريطانية المستقبلية "لتعزيز التعاون مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لضمان [أنهم] يستطيعون الوصول إلى أحدث التقنيات والمشورة والحلول لمكافحة الإرهاب واستغلالها".[147]

وتمويل حكومة المملكة المتحدة أقل وضوحًا لمركز أبحاث وأدلة التهديدات الأمنية (CREST)، وهو "مركز العلوم السلوكية والاجتماعية للأمن القومي" في المملكة المتحدة.[148] وتلقى مركز أبحاث وأدلة التهديدات الأمنية (CREST) تمويلًا حكوميًا مباشرًا وغير مباشر من وكالات الاستخبارات والأمن في المملكة المتحدة ووزارة الداخلية البريطانية،[149] ومجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية (ESRC) الذي يتبع الهيئة العامة المسؤولة عن دعم البحوث وتبادل المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في إنجلترا.[150] وتلقى مركز أبحاث وأدلة التهديدات الأمنية (CREST)، منذ أكتوبر 2015، نحو 12.5 مليون جنيه إسترليني، للجمع بين ست جامعات شريكة في جميع أنحاء المملكة المتحدة "لتقديم حزمة أنشطة عالمية ومتعددة التخصصات تعظم قيمة العلوم الاجتماعية لمواجهة تهديدات الأمن القومي".[151، 152] وسوف يقوم مركز أبحاث وأدلة التهديدات الأمنية (CREST) أيضًا بتدريب سبعة طلاب دكتوراه، من آخر منحة.[153] وتتنوع المشاريع، وتتراوح موضوعاتها من "فهم السلوك عبر الإنترنت ومواجهته" إلى تقييم فعالية مكافحة التطرف العنيف.[154] وتبرز تقارير المنح الروابط الوثيقة بين مركز أبحاث وأدلة التهديدات الأمنية (CREST) والشركاء الأكاديميين، وليس حكومة المملكة المتحدة. ولكن حصول مركز CREST على تمويل مباشر من وزارة الداخلية البريطانية (وغير مباشر من الحكومة عبر مجلس ESRC) يعني أنه لا سبيل لإنكار العلاقات مع حكومة المملكة المتحدة وسياسة مكافحتها الإرهاب.

وتعمل وزارة الداخلية البريطانية بطريقة وثيقة مع المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC) بصفته السلطة المستقلة المعنية بالأمن السيبراني في المملكة المتحدة.[155] ولا يختص المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC) تحديدًا بمكافحة التطرف العنيف، ولكنه يتبع مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ)، وتُحدد أولوياته بما يتماشى مع مجلس الأمن القومي واستراتيجية الأمن القومي،[156] حيث تلعب مكافحة الإرهاب

140 https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/875951/CTPF_Enablers_Programme_Summary.odt
141 المرجع نفسه.
142 https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/716907/140618_CCS207_CCS0218929798-1_CONTEST_3.0_WEB.pdf
143 المرجع نفسه، p.9
144 المرجع نفسه، p.32
145 المرجع نفسه، p.33
146 المرجع نفسه، p.8
147 المصدر نفسه، p.80
148 https://www.lancaster.ac.uk/people-profiles/paul-j-taylor
149 https://crestresearch.ac.uk/about/
150 https://www.ukri.org/about-us/who-we-are/
151 https://gtr.ukri.org/projects?ref=ES%2FN009614%2F1#/tabOverview؛ https://gtr.ukri.org/projects?ref=ES%2FV002775%2F1
152 https://www.ukri.org/news/uk-hub-for-research-into-security-threats-awarded-5-3m-funding/؛ https://gtr.ukri.org/projects?ref=ES%2FN009614%2F1#/tabOverview
153 https://gtr.ukri.org/projects?ref=ES%2FV002775%2F1
154 https://crestresearch.ac.uk/projects/
155 https://www.ncsc.gov.uk/section/about-ncsc/what-we-do
156 https://www.gchq.gov.uk/section/mission/overview

دورًا محوريًا. ويرعى المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC) طلاب الدكتوراه لإجراء بحوث متعلقة بالأمن السيبراني منذ عام 2012،[157] من خلال 19 جامعة معترف بها كمراكز أكاديمية للتميز في بحوث الأمن السيبراني.[158] وتحظى هذه الجامعات باعتراف مشترك من المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC) ومجلس أبحاث العلوم الهندسية والفيزيائية الذي يُعد مسارًا غير مباشر من مسارات التمويل الحكومي. ومثلما تمول فرنسا طلاب الدكتوراه لإجراء أبحاث مكافحة الإرهاب، تفعل المملكة المتحدة، وإن كانت طريقتها أقل مباشرة. ومع أن هذا الرابط يفتقر، فيما يبدو، إلى الوضوح نوعًا ما، فهو مصدر تمويل معروف جيدًا للأكاديميين المستقبليين، وقد يمهد لهم السبيل إلى التوظيف في مركز NCSC أو مقر GCHQ مباشرة،[159] لرفد سياسة المملكة المتحدة لمكافحة الإرهاب.

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة

أنشِئت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (UN CTED) بموجب قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1535 (2004) كهيئة خبراء لدعم لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن (CTC).[160] وكان هدفها الأولي تقييم تنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب ودعم جهودها بالحوار.

وفي عام 2015، أطلقت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED)الشبكة العالمية لأبحاث مكافحة الإرهاب (GRN). وتضم الشبكة العالمية لأبحاث مكافحة الإرهاب (GRN) أكثر من 100 مؤسسة بحثية في جميع أنحاء العالم، وهدفها إطلاع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED) على اتجاهات الإرهاب الناشئة وتحديد وتبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الدول الأعضاء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.[161] وصدر قرار الأمم المتحدة لعام 2017 (2395) اعترافًا بقيمة الشبكة العالمية لأبحاث مكافحة الإرهاب (GRN) فيما بعد، مع علاقات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED) مع الخبراء المعنيين في الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر.[162] وفيما لم يتضح بعد إذا كان البحث الذي تداولته الشبكة العالمية لأبحاث مكافحة الإرهاب (GRN) من تمويل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED) أو هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة، فإن شبكة GRN تنشر تقارير منتظمة عبر الإنترنت، بما فيها أجزاء أطول من التحليل، على سبيل المثال، عن تأثير جائحة كورونا على الإرهاب ومكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف،[163] و "تنبيهات مؤشرات" أقصر. وتُنشر هذه التنبيهات "لزيادة الوعي، داخل لجنة مكافحة الإرهاب (CTC) وبين وكالات الأمم المتحدة وواضعي السياسات على حد سواء"،[164] وتشمل أبحاثًا عبر الشبكة العالمية لأبحاث مكافحة الإرهاب (GRN).[165] والشبكة العالمية لأبحاث مكافحة الإرهاب (GRN)، شأنها شأن البحوث التي تمولها المفوضية الأوروبية، لديها سياسة وتأثير في جوهرها.

وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع عدم ارتباطه بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED) مباشرة، خطة عمل للتصدي للردكلة والتطرف العنيف في عام 2016، مع أجندتين، إحداهما تركز على "البحث والسياسة والدعوة".[166] وهذه الأجندة البحثية "سوف يديرها مركز أوسلو للحوكمة [التابع للأمم المتحدة] وسوف تُجرى بالتعاون مع المحاور الإقليمية وبالشراكة مع المؤسسات الأكاديمية

157 https://www.ncsc.gov.uk/information/academic-centres-excellence-phd-student-scheme
158 https://www.ncsc.gov.uk/information/academic-centres-excellence-cyber-security-research
159 https://www.ncsc.gov.uk/information/academic-centres-excellence-phd-student-scheme
160 N. Chowdhury Fink، (2012) "Meeting the challenge: A guide to United Nations counterterrorism activities"، معهد السلام الدولي: https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ebook_guide_to_un_counterterrorism.pdf، p.45
161 https://spark.adobe.com/page/hMGmYTiTbbEag/
162 https://www.un.org/sc/ctc/news/2021/01/05/virtual-roundtable-global-research-network-20-years-research-emerging-threats-trends-developments-terrorism-counter-terrorism/
163 https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2020/06/CTED-Paper%E2%80%93-The-impact-of-the-COVID-19-pandemic-on-counter-terrorism-and-countering-violent-extremism.pdf
164 https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2020/04/CTED_Trends_Alert_Extreme_Right-Wing_Terrorism.pdf، p.2
165 المرجع نفسه.
166 https://www.undp.org/content/dam/norway/undp-ogc/documents/Discussion%20Paper%20-%20Preventing%20Violent%20Extremism%20by%20Promoting%20Inclusive%20%20Development.pdf، p.33

والبحثية".[167] وتناقش الأجندة أيضًا دور شبكة "RESOLVE" البحثية، المنفصلة عن الشبكة العالمية لأبحاث مكافحة الإرهاب (GRN)، والتي تهدف إلى توفير "قاعدة أدلة لبرامج وسياسات مكافحة التطرف العنيف"،[168] وتنظم مؤتمرًا سنويًا لتبادل الأبحاث الدولية حول مكافحة التطرف العنيف. وبالرغم من عدم الإشارة إلى مسارات التمويل ذات الصلة، كما يوحي عنوان الأجندة، فمن المتوقع أن تكون مخرجات البحث، مرة أخرى، موجهة نحو السياسات.

الولايات المتحدة

قُلصت أنشطة وميزانية الولايات المتحدة لمكافحة التطرف العنيف، في ظل إدارة ترامب. وفي عام 2017، أُعيدت هيكلة فرقة العمل المعنية بمكافحة التطرف العنيف، التي أُنشئت في عام 2011 لتوحيد الجهود والأنشطة عبر الوكالات خلال إدارة أوباما، وأُغلقت في أواخر عام 2018.[169، 170] وتوقف تمويل الأنشطة القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، مثل مبادرة "الحياة بعد الكراهية" (Life After Hate)، وهي مبادرة للعمل مع الأفراد ومساعدتهم في الانشقاق عن جماعات البيض العنصرية والنازيين الجدد.[171]

ومع هذه التخفيضات في الميزانية، تضاعف ثلاث مرات مستوى تمويل مكافحة التطرف العنيف لجهات إنفاذ القانون – لا سيما وزارة الأمن الداخلي (DHS) – من 764,000 دولار إلى 2,340,000 دولار.[172] وكَلفت مديرية العلوم والتكنولوجيا في وزارة الأمن الداخلي (DHS) بعدد من خرائط الطريق البحثية لتقييم البحوث الحالية المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف وأصحاب المصلحة، فضلاً عن تقديم توصيات لخطوط البحث المستقبلية.[173] وتركز أبحاث الحكومة الفيدرالية في مكافحة التطرف العنيف على "القضايا الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والقانونية والسياسية والثقافية الناشئة" بالإضافة إلى "عوامل الخطر التي تؤدي إلى التطرف العنيف لمساعدة الشركاء على إنشاء برامج أكثر فعالية وكفاءة لمكافحة التطرف العنيف".[174]

ومع أن بعض المعلقين يزعمون أن إدارة ترامب "كان من الممكن أن تكون أسوأ" من حيث سياسة مكافحة التطرف العنيف، مستشهدين بالتوسع في تمويل أبحاث وزارة الأمن الداخلي (DHS) باعتباره تطورًا إيجابيًا،[175] من الواضح أن هذه البرامج البحثية قد استهدفت مجتمعات محددة وعززت جهود الشرطة والمراقبة بداخلها. وقام مركز برينان للعدالة (Brennan Center for Justice)، وهو معهد للسياسة العامة والقانون، بتحليل منح إدارة ترامب لمكافحة التطرف العنيف، وخلص إلى أن "ما لا يقل عن 85٪ من منح مكافحة التطرف العنيف وأكثر من نصف برامج مكافحة التطرف العنيف، تستهدف الأقليات الآن بوضوح، ومنهم المسلمون والأمريكيون من مجتمع الميم، ونشطاء حركة حياة السود تهم (Black Lives Matter) والمهاجرون واللاجئون".[176] وأكثر من نصف البرامج يستهدف المدارس والطلاب، ولا يزيد عمر بعضهم عن خمس سنوات.[177] والعديد من منح مكافحة التطرف العنيف مُنحت لوكالات إنفاذ القانون العاملة في مناطق غير بيضاء، مثل "مينيابوليس وجيوبها الصومالية؛ مكتب عمدة مقاطعة ألاميدا، والذي يشمل أوكلاند، كاليفورنيا".[178]

---

167 المرجع نفسه.
168 المرجع نفسه، p.34
169 J. Ainsley et al. (3 فبراير 2017)، "Exclusive: Trump to focus counter-extremism program solely on Islam – sources"، Reuters، https://www.reuters.com/article/idUSKBN15G5VO?feedType=RSS&feedName=topNews&utm_source=twitter&utm_medium=Social
170 P. Beinart (29 أكتوبر 2018)، "Trump Shut Programs to Counter Violent Extremism"، The Atlantic، https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2018/10/trump-shut-countering-violent-extremism-program/574237/
171 Life After Hate، "About Us"، https://www.lifeafterhate.org/about-us-page
172 https://www.brennancenter.org/our-work/analysis-opinion/countering-violent-extremism-programs-trump-era
173 انظر: https://www.dhs.gov/science-and-technology/developing-local-capabilities وخصوصًا https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/861_OPSR_TP_CVE-Developing-Research-Roadmap_Oct2017.pdf
174 https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/861_OPSR_TP_CVE-Developing-Research-Roadmap_Oct2017.pdf، p.11
175 https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/04/07/on-cve-the-trump-administration-could-have-been-worse/
176 https://www.brennancenter.org/our-work/analysis-opinion/countering-violent-extremism-programs-trump-era
177 https://www.brennancenter.org/our-work/research-reports/countering-violent-extremism-trump-era
178 https://theintercept.com/2018/06/15/cve-grants-muslim-surveillance-brennan-center/

ومن الخبث استخدام التمويل الفيدرالي في هذا النوع من النشاط: تحت غطاء التوعية المجتمعية والبحوث، وتستطيع وكالات إنفاذ القانون "جمع المعلومات الاستخبارية، لتحديد الأهداف المحتملة لعمليات التمويه، أو تحديد المخبرين المحتملين للتجنيد".[179] وهذا يذكرنا ببرنامج Prevent المثير للجدل في المملكة المتحدة، والذي شجع على مراقبة الجاليات البريطانية المسلمة.[180] وتساهم هذه الأنشطة في التنميط العرقي لبعض المجتمعات، ما يوجد مناخًا من الخوف ويخضع حرية التعبير والخصوصية للعمل الشُرطي.

لم نر بعد استراتيجية إدارة بايدن القادمة بشأن مكافحة التطرف العنيف. وإذا نظرنا إلى مكتب نائب الرئيس بايدن أثناء إدارة أوباما، لوجدنا أن استراتيجية مكافحته الإرهاب ربما تكون مستوحاة من النهج العسكري الذي كان يفضله أوباما في الخارج.[181] وإذا كان بايدن حريصًا على التنصل من السياسات العنصرية التي توسع فيها ترامب، فسوف يكون التخلي عن برنامج منح مكافحة التطرف العنيف خطوة في الاتجاه الصحيح. ويمكن بدلاً من ذلك توجيه التمويل الذي كان يستخدم من قبل في أبحاث مكافحة التطرف العنيف الضار إلى المجتمعات التي تعاني من إهمال مزمن ونقص في التمويل يجعلها عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية.

والبحوث والدولة: الاعتبارات الأخلاقية

عند وضع سياسة مكافحة التطرف العنيف وتنفيذها، ينقسم أصحاب المصلحة إلى ثلاث مجموعات أساسية: الأوساط الأكاديمية وصناع السياسات/الممارسون وصناعة التكنولوجيا. وتركز نتائج استطلاع ليديا خليل أعلاه على مشاركة الباحث مع صناعة التكنولوجيا، وإيجاد مستوى متنوع من المشاركة مع هذه الشركات. وفي هذا القسم الفرعي نبحث مشاركة الباحثين مع صانعي السياسات والممارسين في مكافحة التطرف العنيف، ونستكشف بعض التحديات الأخلاقية الأوسع نطاقًا التي تنطوي عليها صور التعاون بين الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات.

وقبل تفجيرات لندن في يوليو 2005، كانت استراتيجية مكافحة الإرهاب تركز على التهديدات الأمنية التي فرضتها جماعات الإرهاب الدولي، ولا سيما القاعدة. وبدأت المملكة المتحدة في التركيز على "التطرف الداخلي" والتهديدات الإرهابية المحلية، نظرًا لأن ثلاثة من مفجري لندن الأربعة ولدوا في بريطانيا. وفي عام 2003، أطلقت وزارة الداخلية البريطانية استراتيجية Prevent التي استهدفت الأفراد الذين يعتبرون "عرضة" للردكلة، أي أن تعترض ما يسمى بمسار الردكلة قبل وقوع أي عمل إجرامي.[182]

واشتهرت هذه الاستراتيجية على وجه الخصوص بنهج "المجتمع بأسره": تضمنت الاستراتيجية المؤسسات المدنية مثل المدارس ومقدمي رعاية الأطفال المسجلين والجامعات والكليات والسجون ودوائر مراقبة السلوك والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وإنفاذ قوانين الهجرة. وألزمَت هذه المؤسسات بتوقع حالات الردكلة المحتملة ومتابعتها والتدخل فيها بتحديد علامات معينة توحي بالردكلة والإبلاغ عنها. وأدى هذا النهج إلى نزع استراتيجية مكافحة الإرهاب والمراقبة الشُرطية من أجهزة الأمن والاستخبارات التقليدية ووضعها في الفضاءات المجتمعية ووكالات الدولة المتعددة. وما برحت دول غربية عديدة منذ ذلك الحين تطبق نهج إستراتيجية Prevent، بقيادة المملكة المتحدة.[183]

وأصبح نهج "المجتمع بأسره" و "الوكالات المتعددة" يوصف في مكافحة الإرهاب بمصطلح مكافحة التطرف العنيف (CVE). وتشمل مكافحة التطرف العنيف (CVE) مجموعة من الأنشطة "على الأرض" للتدخل في مسار الردكلة، مستعينة ومدعومة

179 المرجع نفسه.
180 انظر تقرير الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET) السابق، "بحوث المحتوى المتطرف على منصات التواصل الاجتماعي: حماية البيانات وأخلاقيات البحث بين التحديات والفرص"، https://gnet-research.org/wp-content/uploads/2021/02/GNET-Researching-Extremist-Content-Social-Media-Ethics-ARABIC.pdf، pp.30–4.
181 القسم الذي يتناول أهمية سياسة مكافحة الإرهاب https://www.cfr.org/election2020/candidate-tracker/،
182 Prevent Strategy HM Government، يونيو 2011، https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/97976/prevent-strategy-review.pdf
183 https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09546553.2020.1727450?needAccess=true، حاشية 18

بالمفاهيم الأيديولوجية أو النفسية أو الثقافية للردكلة.[184] وتعد مشاريع المشاركة المجتمعية، مثل برامج التعليم أو التوجيه – غالبًا مع الشباب أو مع مجتمعات معينة – والبرامج المصممة لتعزيز الثقة في الشرطة والتفاعل معها نموذجًا لاستراتيجية مكافحة التطرف العنيف.[185]

وتتجسد جيدًا مبادئ استراتيجية مكافحة التطرف العنيف في مكتب منع العنف الموجه والإرهاب التابع لوزارة الأمن الداخلي بالولايات المتحدة (TVTP؛ فرقة العمل لمكافحة التطرف العنيف سابقًا). وتركز أنشطة مكتب منع العنف الموجه والإرهاب (TVTP) على "التدابير الاستباقية" لمنع الإرهاب وأعمال العنف الموجه التي تركز على المجتمعات.[186] ويقال إن هذه التدابير "تمكّن المجتمعات والأفراد" وتبني القدرة على الصمود أمام "رسائل العنف والتجنيد". وتشمل الوعي العام والمشاركة المجتمعية وخدمات الدعم.[187]

وتتمحور إستراتيجية مكافحة التطرف العنيف وأطر منعه، بطريقة بالغة الأهمية، حول تقييم التهديدات ونموذج الإدارة. وهذا يعني، وفقًا لمكتب منع العنف الموجه والإرهاب (TVTP)، تجنيد "التربويين وعلماء النفس والقادة الدينيين والعاملين في المجال الطبي وإنفاذ القانون وغيرهم" في جهود مكافحة الإرهاب داخل نهج يشمل المجتمع بأسره.[188] وما زال هذا النهج يتعرض لانتقادات شديدة من جماعات حقوق الإنسان المهتمة بطريقة عمل هذا النوع من المراقبة المجتمعية والشُرطية لترسيخ افتراضات ضارة حول المجتمعات والجماعات العرقية "الهشة" للردكلة والعنف، فضلاً عن خلق مناخ يسوده الخوف والعداء داخل المجتمعات.[189] وعند تحديد أولويات تقييم التهديدات وإدارتها، تعتمد استراتيجية مكافحة التطرف العنيف على دعمها من أجهزة إنفاذ القانون والأمن "الصارمة" لتجريم سلوكيات معينة.

في إطار نظرة عامة على سياسة الولايات القضائية أعلاه، درسنا دور التمويل الفيدرالي في الولايات المتحدة لتفعيل نهج المجتمع بأسره بين جهات تطبيق القانون وصانعي السياسات والأوساط الأكاديمية. ووجدنا أن "ما لا يقل عن 85٪ من منح مكافحة التطرف العنيف وأكثر من نصف برامج مكافحة التطرف العنيف، تستهدف الأقليات الآن بوضوح، ومنهم المسلمون والأمريكيون من مجتمع الميم، ونشطاء حركة حياة السود تهم (Black Lives Matter) والمهاجرون واللاجئون".[190] وأكثر من نصف البرامج يستهدف المدارس والطلاب، ولا يزيد عمر بعضهم عن خمس سنوات.[191] والعديد من منح مكافحة التطرف العنيف مُنحت لوكالات إنفاذ القانون العاملة في مناطق غير بيضاء، مثل "مينيابوليس وجيوبها الصومالية؛ مكتب عمدة مقاطعة ألاميدا، والذي يشمل أوكلاند، كاليفورنيا".[192]

ومن الأمثلة الصارخة التي يتجلى فيها التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والوكالات الفيدرالية والباحثين الأكاديميين منحة مكافحة التطرف العنيف الممنوحة إلى قسم شرطة سياتل. وتبلغ قيمة المنحة 409,389 دولارًا لتمويل الوقت الإضافي الذي يخصصه ضباط الشرطة لتطوير وتنفيذ "خطط الشرطة المجتمعية المصغرة" التي تتجسد فيها "المشاركة المجتمعية وبيانات الجريمة وخدمات الشرطة". وتستهدف هذه الخطط "مجتمعات الأمريكيين الأفريقيين، والإفريقيين الشرقيين، والفلبينيين، والكوريين، واللاتينيين، والمسلمين/السيخ العرب، والأمريكيين الأصليين، والآسيويين الجنوبيين الشرقيين" في سياتل، وخصوصًا النساء اللاجئات وعائلاتهن، ومن تتراوح أعمارهم بين 5 و 18 عامًا و "السكان المحرومين".[193] وتجمع المنحة بين سلطات إنفاذ القانون في سياتل، ومركز إعادة التأهيل، والمدارس، والمدن، والمنظمات الدينية والمجتمعية، فضلاً عن باحثين من جامعة سياتل. وسوف يقوم الباحثون "بتقييم البرنامج من خلال استطلاعات مجتمعية تقيس «تصورات الشرطة»"وعوامل أخرى.

184 https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09546553.2020.1727450?needAccess=true، p.3
185 المرجع نفسه، p.5 و https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/18335330.2015.1028772?casa_token=4VBOXUO QT3UAAAAA%3ABeegdWY62rzDh376WJQuY3Ssw6Z99i4QiU6NZkRWzkypPQ4OQ5Q9PkBzslOXsdnrAVFp07xAQE4
186 انظر: https://www.dhs.gov/tvtp
187 المرجع نفسه.
188 https://www.dhs.gov/tvtp، قسم إطار الوقاية المحلية
189 انظر، على سبيل المثال، Liberty: https://www.libertyhumanrights.org.uk/fundamental/prevent/
190 https://www.brennancenter.org/our-work/analysis-opinion/countering-violent-extremism-programs-trump-era
191 https://www.brennancenter.org/our-work/research-reports/countering-violent-extremism-trump-era
192 https://theintercept.com/2018/06/15/cve-grants-muslim-surveillance-brennan-center/
193 https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/EMW-2016-CA-APP-00236%20Full%20Application.pdf

ويُظهر المثال أعلاه جانبًا خطيرًا من تعاون الباحثين مع صانعي السياسات والممارسين في مجال مكافحة التطرف العنيف، عند إقامة شراكة مع برنامج شُرطي يستهدف جماعات معينة بشكل مباشر. ويثير هذا الأمر أسئلة أخلاقية شائكة تتعلق بالتواطؤ مع أجهزة المراقبة التابعة للدولة ومشكلاتها، والتدابير الشُرطية القمعية، واستمرار التنميط العنصري، ما يعزز الإفراط في الرقابة الشُرطية من الجماعات العنصرية.

وكتب ريتشارد جاكسون، محرر Critical Studies on Terrorism (دراسات نقدية حول الإرهاب) المؤسس، أن "الحرب على الإرهاب" التي بدأت عقب هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة "قتلت وأصابت أكثر من مليون شخص ... تسببت في معاناة لا حصر لها لملايين آخرين ... وهي من أنجع أدوات الهيمنة من قبل الدول الغربية في العصر الحالي". ويمضي في القول إن "النظام العالمي لمكافحة الإرهاب، في فلسفته، وممارسته، وآثاره، عنيف، وقمعي بطبيعته، ويؤدي إلى تقويض الحياة" وأنه "في تلك الظروف ... يمكن القول إن العمل مع الدولة مباشرة في مكافحة الإرهاب أشبه بتعاون المهنيين الطبيين مع الجلادين لتعزيز شعور السجناء بالرفاهية".[194]

وتُفرض قيود شديدة للغاية على نطاق البحوث التي تمولها وكالات الدولة أو تشارك معها، مثل المنحة الممولة من وزارة الأمن الداخلي (DHS) مع قسم شرطة سياتل وجامعة سياتل أعلاه. ويكتب جاكسون من منظوره كأستاذ وناقد بارز في مجال الإرهاب، ويذهب إلى أن ناقدي الإرهاب من "العلماء مازالوا يحذرون وينتقدون ويقدمون اقتراحات بديلة منذ سنوات وحتى الآن، دون أي تأثير يمكن قياسه؛ [وهم]، عمومًا، ليس لهم صوت في نظام مكافحة الإرهاب الحالي". ويمضي قائلاً: إن الباحثين الذين يُدعون إلى التشاور وتقديم المشورة لدى الحكومة هم في الواقع "أساسًا ... تستعملهم الدولة لإضفاء الشرعية على مسارات العمل التي تحددت بالفعل وتعزيز سمعتها العامة."[195] ونظرًا لأن نطاق التحقيق في الشراكات الأكاديمية مع الحكومة يقتصر على الشرعنة الفكرية لممارسات الدولة، فإن التحليل النقدي المستقل لنظام مكافحة الإرهاب أو الممارسات المعينة بداخله يُزحزح أكثر وأكثر بعيدًا عن مركز سلطة الدولة وصنع القرار.

وما يُلاحظ في نتائج الاستطلاع أعلاه أن عمليات الموافقة الأخلاقية واعتبارات الخصوصية، كالامتثال لتشريعات اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) وشروط خدمة شركات وسائل التواصل الاجتماعي، ما برحت تشكل عقبات كؤود في أبحاث مكافحة التطرف العنيف. وتسبب هذه العقبات تأخيرات شديدة في البحوث والبيانات المتاحة، كما أنها، حسب تحليل نتائج الاستطلاع، "تجبر باحثين عديدين على الركون إلى بيانات ثانوية".

فكيف تُعزَّز الصلات الأخلاقية بين بحوث مكافحة التطرف العنيف وبين السياسات، في هذا المناخ البحثي الذي يتعذر فيه إجراء تحليلات للمصادر الأولية، وقد تُشرعَن بها ممارسات الدولة الضارة لمكافحة الإرهاب؟ أولاً، يمكن إجراء بحوث مكافحة التطرف العنيف باستخدام أساليب استقصائية مختلفة في جوهرها. ويؤكد جاكسون قائلاً أيما بحث يسعى إلى تعزيز صلته بالسياسة بالنمط التقليدي "يدفعنا نحو طرح أنواع معينة من الأسئلة والبحث عن أنواع معينة من الأسئلة. وهذا يؤطر سؤال البحث، في المقام الأول، ويدرجه في نمط "حل المشكلات"، ما يدفع البحث للتوافق مع الطريقة التي يعبر بها صانعو السياسات عن "المشكلة" وتحديد نطاق الحلول.[196] وأي أجندة بحثية أخلاقية لا تعبأ بالنموذج الحلاني، يمكنها، بدلاً من ذلك، التحقيق في تأثير مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف على المجتمعات العرقية والمهمشة، وطرح توصيات سياسية لتغيير هذه السياسات بناءً على النتائج. وهذا قد يساعد في العمل على فهم أهمية السياسة كبحوث لا تُشرعِن سياسة الدولة فحسب، بل إنها ذات صلة مباشرة بالمجتمعات التي تستهدفها.

194 https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/17539153.2016.1147771?needAccess=true، pp.121–2
195 المرجع نفسه، p.123
196 المرجع نفسه

ثانيًا، إن البحث الذي يلقي الضوء على التفسيرات التاريخية والهيكلية والمجتمعية – وليس التفسيرات الفردية والأيديولوجية والعرقية – للعنف ضد المواطنين والدولة قد تشكل مسارًا آخر في أي أجندة بحثية أخلاقية لمكافحة التطرف العنيف. وتستطيع بحوث مكافحة التطرف العنيف الدعوة إلى سياسات تسعى إلى معالجة العنف التاريخي والهيكلي، عند توسيع نطاق الاستقصاء بهدف وضع العنف ضد المجتمعات التي يُفهم تقليديًا أنها "عرضة للردكلة" في الاعتبار. وعلى سبيل المثال، عندما يُفهم نظام الاحتجاز والترحيل على أنه ضرر مؤسسي ضد مجتمعات معينة، عندئذ تستطيع بحوث مكافحة التطرف العنيف بدء الدعوة إلى تفكيك هذه المؤسسات وتطوير سياسات لإدارة الهجرة.

وأخيرًا، إذا وُضعت أجندة بحثية تركز على المتأثرين باستراتيجيات مكافحة الإرهاب وتنهض بهم، فقد تستطيع بحوث مكافحة التطرف العنيف أن تدعو إلى الابتعاد عن نهج "المجتمع بأسره" الذي يشجع الإفراط في التدابير الشُرطية في هذه المجتمعات. وهكذا، قد تستطيع بحوث مكافحة التطرف العنيف أن تحقق في تأثير السياسات التي تنهض بالمجتمعات – على سبيل المثال، زيادة الاستثمار في الإسكان ودعم الصحة العقلية والرعاية الصحية وفرص العمل. وعندما تدعو بحوث مكافحة التطرف العنيف إلى تلبية احتياجات أساسية كهذه وتخفيف وجود الشرطة في المجتمعات، جنبًا إلى جنب مع فهم العنف الهيكلي، تستطيع أن تدفع باتجاه نوع مختلف من التدخل في مسارات العنف.

Global Network
on Extremism & Technology

بيانات الاتصال

لأي أسئلة أو استفسارات، أو للحصول على نسخ أخرى من هذا التقرير، يرجى التواصل مع:

ICSR
King's College London
Strand
London WC2R 2LS
المملكة المتحدة

هاتف: +44 20 7848 2098
بريد إلكتروني: mail@gnet-research.org

تويتر: @GNET_research

هذا التقرير، كغيره من منشورات الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا (GNET)، يمكن تنزيله مجانًا من موقع شبكة GNET على الإنترنت www.gnet-research.org.